الأمم المتحدة S/PV.9805

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9805

الثلاثاء، 10 كانون الأول/ديسمبر 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد سيمونوف	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة زابولوتسكايا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد قواوي
	جمهورية كوريا	السيد تشو
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيدة شاندا
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد لي لينلين
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيد فورنيل
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ماكنتاير
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	اليابان	السيد ميكاناغي

جدول الأعمال

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

مذكرة من الأمين العام بشأن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2024/570)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

مذكرة من الأمين العام بشأن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2024/570)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك ورواندا وصربيا وكرواتيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بمعالي السيدة مايا بوبوفيتش وزيرة العدل في صربيا.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: القاضية غراسييلا غاتي سانتانا، رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين؛ والسيد سيرج براميرتس، المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/570، التي تتضمن مذكرة من الأمين العام بشأن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

أعطي الكلمة الآن للقاضي غاتي سانتانا.

القاضية غاتي سانتانا (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم السيد الرئيس على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأن أعرب عن امتناني العميق للدعم الذي تلقته الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين من المجلس.

كما أود أن أتوجه بالشكر للدول الأعضاء المنتهية ولايتها في المجلس، وهي: إكوادور واليابان ومالطة وموزمبيق وسويسرا. لقد كانت شريكة أساسية، خاصة خلال عملية الاستعراض التي تجري كل عامين والتي أدت إلى تجديد ولاية الآلية في حزيران/يونيه.

يشرفني أن أقدم لأعضاء المجلس اليوم، يوم حقوق الإنسان، التقرير المرحلي الخامس والعشرين للآلية. وأقدم التقرير بعد أسابيع معدودة فحسب من اتخاذ اللجنة السادسة إجراء تاريخي نحو اعتماد اتفاقية دولية لتنظيم منع الجرائم ضد الإنسانية والمعاقبة عليها. قبل أكثر من ثلاثين عاماً، وضع مجلس الأمن حجر الأساس لهذا الإنجاز المهم عندما أنشأ المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، حيث قنن نظامهما الأساسي الجرائم ضد الإنسانية وفصلت أحكامهما عناصر تلك الجرائم تفصيلاً شاملاً. وبفضل الإجراء الحاسم الذي اتخذه المجلس آنذاك للحد من الإفلات من العقاب، يمكن للضمير الجمعي اليوم أن يستند إلى الوقائع المثبتة قضائياً والاجتهادات القضائية للمحكمتين للمساعدة في تحديد الجرائم ضد الإنسانية ومنع ارتكابها.

منذ أن خاطبتُ المجلس قبل ستة أشهر (انظر S/PV.9651)، واصلت الآلية عملها بتركيز واضح. وكما جاء في التقرير، لا تزال الآلية تضطلع بأعمال جوهرية فيما يتعلق بمهامها المتبقية المكلفة بها، نظراً للنطاق غير المسبوق لهذه المهام، وستستمر هذه الأنشطة في المستقبل القريب. غير أننا نحقق العدالة وفقاً لالتزاماتنا القانونية. ونفعل ذلك بكفاءة وبمنطق يستهدف الإنجاز. وأودُّ أن أبدأ بتقديم بعض الأمثلة التي توضح ذلك بشأن النشاط القضائي.

إن الحق في التماس إعادة النظر في حكم الإدانة النهائي حق أساسي كفله العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وكرسه المجلس في نظامنا الأساسي. قبل نحو ثلاثة أسابيع، ترأست جلسة لإعادة النظر أمرت بها دائرة الاستئناف في قضية المدعي العام ضد جيرار نتاكيروتيمانا. اكتشف السيد نتاكيروتيمانا معلومات جديدة تفيد بأن شاهداً قد أدلى بشهادته ضده أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد تراجع عن أقواله التي كانت تؤيد بشكل حصري إدانات معينة.

استمعت دائرة الاستئناف، على مدى يومي عمل، إلى جميع الأدلة ذات الصلة والمذكرات الختامية من الادعاء والدفاع. وعقب

مداولات مكثفة، أصدرت الدائرة حكمها في نهاية الأسبوع نفسه. وبعد أن خلصت دائرة الاستئناف إلى أن تراجع الشاهد عن أقواله يفتقر إلى المصداقية، رفضت بالإجماع طلب السيد نتاكيروتيمانا مراجعة الحكم الصادر بحقه، وظلت أحكام إدانته دون تغيير. وكانت تلك العملية ركيزة أساسية في مسار العدالة وأكدت عدم وقوع خطأ قضائي في تطبيق العدالة. غير أنها أظهرت أيضاً حرص المؤسسة على ضمان إنجاز أي إجراءات قضائية بسرعة وفعالية من حيث التكلفة.

وقد أُحرز تقدم أيضاً فيما يتعلق بانتهاك حرمة المحكمة. واستمرار ولايتنا على قضايا انتهاك حرمة المحكمة أساسي لضمان حماية الشهود ونزاهة الدعاوى القضائية. غير أن النظام الأساسي للآلية يستوجب النظر في إحالة قضايا انتهاك حرمة المحكمة إلى الولايات القضائية الوطنية مع مراعاة مقتضيات العدالة والكفاءة الإجرائية. هذا العام، أحال قاضيان منفردان قضيتين تتعلقان بانتهاك حرمة المحكمة إلى السلطات الوطنية. ونتيجة لذلك، تم تفادي الإجراءات القضائية التي تستنفد الكثير من الموارد داخل المحكمة. وينتظر البت في قرار بشأن مباشرة دعوى جديدة تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة، وفي حال صدوره، فسيتعين على قاضٍ منفرد النظر أولا في مسألة الإحالة.

وأخيراً، اتخذ القضاة في وقت سابق من هذا العام خطوة مهمة أخرى نحو ضمان إمكانية مواصلة الآلية تقليص حجمها ونطاقها، بما يتماشى مع رؤية مجلس الأمن. وكما ذُكر سابقًا خلال جلستهم العامة التي عقدت بالحضور الشخصي، ألغى القضاة إجراء رفع سرية الذي يتطلب الكثير من الموارد من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات لأنه لم يكن ضروريا لتوفير إمكانية الوصول إلى المواد السرية ولم يكن من الممكن إنجازه في غضون إطار زمني معقول. وتبرهن هذه الأمثلة على أن الآلية، تحت قيادة القضاة، وبتعاون الأطراف وبفضل المساعدة المتميزة من دعم المحكمة للآلية، لا تزال المؤسسة ملتزمة بحماية الحقوق الأساسية مع الحرص في الوقت ذاته على جعل إجراءاتها سريعة وفعالة من حيث التكلفة قدر الإمكان.

ولا تزال أنشطتنا المتبقية، المدعومة من جميع أجهزة المؤسسة، تتطلب الوقت والاهتمام والموارد. وعلى المدى القريب، نحن في الآلية أقدر على تنفيذ هذه الأنشطة، نظراً لما نمتلكه من معرفة مؤسسية والحاجة إلى إيجاد حلول مجدية وعادلة لنقلها أو إنجازها. تشمل تلك الأنشطة الإشراف على إنفاذ الأحكام الصادرة ضد الأشخاص الذين أدانتهم الآلية والمحكمتان السابقتان لها. وتشرف الآلية حاليًا على إنفاذ الأحكام الصادرة بحق 41 فردا في 11 بلدا وفي قارتين. يوجد ثلاثة أشخاص مدانين في وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز في لاهاي في انتظار نقلهم إلى دول الإنفاذ، بينما منح ثلاثة آخرون إفراجا مبكرا مشروطا.

وتعتبر الوظيفة الإشرافية التي تضطلع بها الآلية حيوية لإتمام دورة العدالة. وفي وقت سابق من هذا العام، أفاد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن ما يقرب من 88 في المائة من أصحاب المصلحة من الأطراف الثالثة وافقوا، أو وافقوا بشدة، على أن التعاون مع الآلية قد أسهم في تنفيذ الأحكام وفقا للمعايير الدولية. وبالمثل، فإن اختصاص الآلية في النظر في طلبات الإفراج المبكر أو العفو أو تخفيف الأحكام يضمن الفصل فيها وفقاً للقانون الدولي والإجراءات الدولية المعمول بها وبطريقة عادلة ونزيهة وشفافة.

وبالانتقال إلى وظيفة رئيسية أخرى، حيث تسعى السلطات القضائية المحلية إلى سد ثغرات الإفلات من العقاب من خلال السعي إلى تحقيق العدالة محلياً، تواصل الآلية تقديم المساعدة الحيوية على النحو المنصوص عليه في نظامها الأساسي. وبينما سيتناول المدعي العام الأنشطة ذات الصلة التي يضطلع بها مكتبه، أود أن أشير إلى أن قضاة الآلية وافقوا على مدى السنوات القليلة الماضية، كلياً أو جزئياً، على أكثر من 80 في المائة من الطلبات بشأن تغيير تدابير حماية الشهود فيما يتعلق بالملاحقات القضائية المحلية. إن العملية القضائية لتقييم هذه الطلبات هي في الواقع أمر حيوي لحماية المعلومات الحساسة. وعندما يتم رفض الطلبات، فإن ذلك يرجع إلى العتبة القانونية العالية المطلوبة لتغيير تدابير الحماية للشهود، الذين يضعون بشجاعة مخاوفهم الفردية جانبا للمساهمة في تحقيق العدالة الجماعية.

وبشكل منفصل، تظل الآلية مكلفة بإدارة المحفوظات المتعلقة بالمحكمتين المخصصتين والآلية وحفظها وتيسير الوصول إليها.

ومن خلال القيام بذلك، فإننا نحمي إرث هاتين المؤسستين ونعززه – وهي مسؤولية تزداد أهمية مع اقترابنا من نهاية ولايتنا. فالمحفوظات أكثر من مجرد سجلات تاريخية. إنها تجسد الالتزام العالمي بالعدالة والمساءلة وسيادة القانون. علاوة على ذلك، فهي أدوات دينامية تساعد في تشكيل مستقبل العدالة الدولية ومكافحة تحريف التاريخ وإنكار الإبادة الجماعية. ومن خلال موقعنا الإلكتروني وقواعد بياناتنا العامة ومكتبتنا، فإننا ملتزمون أيضاً بإتاحة هذه الموارد القيمة على نطاق واسع للجميع.

ويتطلب إنجاز ولايتنا على نحو مسؤول تعاوناً مستمراً من الدول للتصدي للتحديات الحرجة التي لم يتم حلها. وبعد مرور ما يقرب من ثلاث سنوات، لا يزال إيجاد حل دائم بشأن الأشخاص الستة الذين تمت تبرئتهم أو إطلاق سراحهم في النيجر بعيد المنال. إنهم يعيشون في طي النسيان وبدون الحقوق التي وُعدوا بها عندما وافقوا على الانتقال إلى هناك. سيكون تدخل الدولة إما للمساعدة في تطبيع حالتهم في النيجر أو تيسير عملية إعادة التوطين أمرا ضروريا لحل هذه المسألة. وثمة مسألة أخرى تتطلب التعاون نشأت نتيجة التحويل الفعلي لوحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة إلى سجن. إن ذلك هو نتيجة لعدم قدرة بعض الدول على مواصلة تنفيذ الأحكام، فضلاً عن الحاجة إلى قيام دول إضافية بتحمل المسؤولية المهمة المتمثلة في تنفيذ الأحكام. لم يكن القصد من وحدة الاحتجاز قط إيواء الأشخاص المدانين بهذه الطريقة، ومع ذلك، لا يزال هناك ثلاثة أشخاص في الوحدة عقب النطق بالحكم النهائي، ومن المحتمل أن يتم إعادة آخرين إلى هناك. إن الوضع الحالي يفرض ضغوطاً شديدة على الموارد المحدودة المتاحة للآلية ويطيل دون داع فترة التكيف للسجناء. ولا تزال الآلية تطلب من دول إضافية التقدم لتنفيذ الأحكام. وأخيراً، لا تزال قضية يويتش وراديتا معلقة منذ ما يقرب من عقد من الزمن بسبب عدم تعاون صربيا في اعتقال المتهمين ونقلهم. وهذه مسألة مؤسفة للغاية استُرعي انتباه المجلس إليها مرارا وتكرارا.

في هذه المرحلة الأخيرة من وجود الآلية، يكتسب التخطيط المستقبلي أهمية أكبر. وقد أولت الآلية اهتماما وثيقا جدا بالقرار 2740 (2024)، بما في ذلك طلبات مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2025 تقريرا مستكملا عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لخيارات المواقع المحتملة لوضع المحفوظات، إلى جانب تقرير بشأن خيارات لنقل مهام الإشراف على إنفاذ الأحكام والعفو أو تخفيف الأحكام، ومساعدة الهيئات القضائية الوطنية بشأن الملاحقات القضائية. وتقف الآلية على أهبة الاستعداد لتقديم أي معلومات ودعم مطلوب فيما يتعلق بالتقريرين المذكورين للتو، وكذلك أي معلومات يطلبها المجلس نفسه. وفي غضون ذلك، تواصل الآلية تبسيط وتقليص متطلباتها التشغيلية لتحقيق رؤية المجلس المتمثلة في مؤسسة صغيرة ومؤقتة وفعالة على نحو أكمل. بين كانون الثاني/يناير 2020 ونهاية هذا العام، ستكون الآلية قد خفضت مستويات ملاكها الوظيفي بنسبة 60 في المائة تقريبا، وخفضت ميزانيتها بأكثر من 30 في المائة. يُقترح إجراء المزيد من التخفيضات لعام 2025، على الرغم من أن عبء العمل المتوقع للوظائف المتبقية لم يتغير إلى حد كبير عن هذا العام.

وعلى النحو المبين في التقرير المعروض على المجلس (انظر S/2024/570)، قلصت الآلية بشكل كبير من أثر عمليتها من خلال الإغلاق الناجح لمكتب كيغالي الميداني، الذي أوقف عملياته في نهاية آب/أغسطس. وبذلك، ضمنت الآلية، من خلال ممارسة الرقابة القضائية، استمرار حصول مئات الضحايا والشهود المستضعفين الذين تلقوا المساعدة الطبية والنفسية والاجتماعية من المكتب على المساعدة الطبية والنفسية الاجتماعية من الحكومة الرواندية. وهذا مثال واضح على استعداد الآلية وقدرتها على إيجاد حلول مبتكرة لنقل المهام وخفض التكاليف بشكل مسؤول. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أغلقت الآلية أيضا مكتب العلاقات الخارجية، حيث استوعبت الأجهزة الثلاثة مهامه بسلاسة. وأخيراً، قمت أنا والمسجل بإعادة تخصيص مسارات العمل المتعلقة بالإشراف على تنفيذ الأحكام بغية تجنب الازدواجية غير الضرورية في العمل. وقد تم تدوين جوانب هذه الكفاءة من خلال إصدار توجيهات إجرائية منقحة في شهر يوليو/تموز تتعلق بالعفو وتخفيف الأحكام والإفراج المبكر.

وفي الختام، فإن الآلية موجودة لإكمال دورة العدالة التي بدأتها محكمتا يوغوسلافيا السابقة ورواندا. ولا نزال مصممين على التزامنا بهذه القضية. إننا نقف إلى جانب الدول المتضررة، ونواصل مساعدتها في سعيها للمساءلة، ونؤكد على دعمنا للضحايا والشهود. وتعمل الآلية بنشاط على حماية إرث المحكمتين اللتين أنشأهما المجلس لتحقيق العدالة في أعقاب الجرائم المروعة، بما في ذلك الإبادة الجماعية، التي ميزت نهاية القرن العشرين. وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، فإن مجلس الأمن مكلف بضمان السلم والأمن الدوليين، والآلية موجودة لمساعدة أعضاء المجلس في الوفاء بهذا الالتزام، باعتبارها جهازاً فرعياً تابعاً له. وإلى أن يقرر المجلس خلاف ذلك، سنضطلع بعملنا بالتزام ثابت بالعدالة والكفاءة والشفافية. وسواء بالإشراف على إنفاذ الأحكام، أو حماية الضحايا والشهود، الذين كان لهم دور أساسي في تحقيق العدالة، أو إدارة وتيسير الوصول إلى أرشيفنا الهائل أو مساعدة الدول في التحقيقات والملاحقات القضائية على المستوى الوطني، سنبذل قصارى جهدنا لمواصلة تعزيز المساءلة، وبالتالي المصالحة. إننا مستعدون لاختتام عملنا والوفاء بوعد المجلس لرواندا ودول يوغوسلافيا السابقة، في القرار تلو الآخر، بأن العدالة ستتحقق. والآلية مستعدة بنفس القدر لتيسير النقل المسؤول لوظائفها في الوقت المناسب، إذا قرر مجلس الأمن أن هذا التحول سيضمن سيادة القانون ويفي بالتزام المجتمع الدولي بمكافحة الإفلات من العقاب وفقاً لأعلى معايير العدالة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر القاضية غاتي سانتانا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد براميرتس.

السيد براميرتس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لإطلاع الأعضاء مرة أخرى على أنشطة مكتبي وما حققه من نتائج. لقد عُرضت تفاصيل عن عملنا في تقريري المرحلي المكتوب. أود اليوم أن أذكر بعض التطورات التي حدثت خلال الأشهر الستة الماضية ثم أستشرف المستقبل. والنقطة التي أود أن أسلط الضوء عليها هي أنه في حين أن معظم المهام المتبقية للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين تتعلق بالقضايا التي تم البت فيها في الماضي، فإن مكتبي يركز الآن على دعم الدول الأعضاء في الوقت الذي تواصل فيه عملية المساءلة.

عملا بالمادة 24 من النظام الأساسي للآلية، هناك إمكانية لإعادة فتح القضايا المغلقة في أي وقت من جانب الأشخاص المدانين بموجب إجراء الاستعراض. وكما أفاد الرئيس، فقد باشر مكتبي خلال الفترة المشمولة بالتقرير الدعوى في إجراءات إعادة النظر هذه في قضية نتاكيروتيمانا. وأدين جيرار نتاكيروتيمانا بتهمة ارتكاب الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية، وحكم عليه بالسجن لمدة 25 عاما. ثم قدم التماس إعادة النظر في كانون الأول/ديسمبر 2023، أي بعد ما يقرب من 10 سنوات من إطلاق سراحه المبكر من السجن وبعد 19 عاما من إدانته، على أساس أن أحد الشهود قد تراجع عن شهادته ضده. بعد أن وافقت دائرة الاستئناف على إعادة النظر في مايو/أيار 2024، أجرى مكتبي تحقيقات عاجلة في صحة التراجع المزعوم من قبل هذا الشاهد. لقد كشفنا عن أدلة ذات مصداقية وموثوقة على أن التراجع كان في الواقع نتيجة للتأثير على الشاهد، بما في ذلك بالحوافز المالية. وقد قُدمت تلك الأدلة إلى دائرة الاستئناف. ونشعر بالارتياح لقبول دائرة الاستئناف حججنا بأن الإنكار المزعوم لم يكن موثوقا به، وبالتالي أيدت إدانته من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. سنعمل الآن مع الشركاء الوطنيين لتحديد ما إذا كان ينبغي اتخاذ أي خطوات أخرى في هذا الشأن.

وقد تم حتى الآن إجراءين لإعادة النظر في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بأحكام الإدانة الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وكانت الأولى في قضية نغيراباتواري. وفي كلتا الحالتين، تراجع الشهود عن شهاداتهم في محاكمات سابقة. وفي كلتا الحالتين، كانت هناك أدلة قوية على أن تلك التراجعات كانت نتيجة لحوافز مالية. سيواصل مكتبي الحفاظ على نزاهة الأحكام السابقة من خلال التحقيق في مزاعم التراجع عن الأقوال لتحديد ما إذا كان هناك تدخل غير لائق

مع الشهود. لا يمكن أن تكون إجراءات المراجعة ترخيصا للأشخاص المدانين لإعادة كتابة التاريخ ومحو جرائمهم بتلفيق الأدلة.

كما واصلنا أيضا التقاضي في المسائل الثلاث التالية التي من المفترض أن تكون قيد الإنجاز. لا يزال فولجانس كايشيما في جنوب أفريقيا، حيث يعترض على نقله إلى عهدة الآلية في أروشا، وفي نهاية المطاف إلى رواندا لمحاكمته. وقد أعلن كذلك عن نيته السعي لإلغاء نقل قضيته إلى رواندا. ويتوقف اختتام هذه المسألة الآن على وفاء جنوب أفريقيا بالتزاماتها الدولية بتسليم كايشيما إلى الآلية، على النحو المطلوب في أوامر القبض الصادرة بحقه. وفي المقابل، لا يزال فيليسيان كابوغا محتجزا لدى الآلية في لاهاي. ويرى مكتبي أن إعادته إلى رواندا، بلد مولده وجنسيته، ستسمح بإنهاء هذه المسألة. وأخيرا، من المتوقع أن يتم الانتهاء من إحالة القضية المرفوعة ضد فويسلاف شيشيلي إلى صربيا في المستقبل القريب، حتى يتسنى تقديمه للمحاكمة هناك. وهذا يتسق مع توجيهات المجلس بأن تتحمل الدول الأعضاء المسؤولية عن إجراءات انتهاك حرمة المحكمة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأبرز أن مكتبي قد حقق في الأشهر الستة الماضية إنجازاً مهما جدا في جهودنا لدعم البحث عن المفقودين من النزاعات في يوغوسلافيا السابقة. من بين ما يقدر بحوالي 000 42 شخص مفقود، تم العثور على 000 30 وتحديد هويتهم ولسوء الحظ، فإن هذا يعني أيضا أن هناك 000 12 عائلة لا تزال تجهل مصير ومكان وجود أحبائهم.

وكما أبلغت المجلس سابقاً، فقد أبرم مكتبي واللجنة الدولية للصليب الأحمر في تشرين الأول/أكتوبر 2018 اتفاقاً وأَنْشَآ مشروعاً مشتركاً لتعزيز تعاوننا في البحث عن المفقودين. يسرني أن أبلغكم أنه، كما كان متوقعا في أواخر عام 2018، أنهى مكتبي آخر عمليات البحث عن أسماء المفقودين كما طلبت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وبالتالي إنجاز مساهمتنا في المشروع المشترك في الوقت المناسب. وفي السنوات الست الماضية، بحثنا عن معلومات في مجموعة الأدلة التي جمعناها والمتعلقة بأكثر من 000 12 شخص مفقود. وبشكل عام، تشاطرنا مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر أكثر من 000 500 صفحة من الأدلة وكمية كبيرة من الصور الفوتوغرافية والمواد السمعية والبصرية. وبخلاف ذلك، سنواصل دعم جهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر في العثور على المفقودين من خلال الاستجابة لطلبات المساعدة الإضافية.

كما نقدم أيضا مساعدة واسعة النطاق في مجال التحقيقات ودعمٍ تشغيلي مكثّف للسلطات الوطنية التي تتولّى البحث عن المفقودين. وكما هو متفق عليه عالميا، فإن البحث عن المفقودين ضرورة إنسانية وأمرٌ أساسيٌ لتحقيق المصالحة. واضطلع مكتبي بدور حاسم في الماضي، بما في ذلك عن طريق تحديد مواقع المقابر الجماعية واستخراجها في سريبرينتسا وأماكن أخرى. وقد كان هذا المشروع المشترك بين مكتب المدعي العام واللجنة الدولية للصليب الأحمر بمثابة استمرار لتلك الجهود. وينبغي أن يكون بمثابة نموذج لكيفية استفادة المحققين والمدعين العامين، حتى بعد الانتهاء من قضاياهم، من الأدلة التي جمعوها لتقديم الدعم المستمر للبحث عن الأشخاص المفقودين.

بينما يقترب عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من نهايته، فإن عملية المساءلة لم تنتهِ بعد. بل إن المسؤولية عن تحقيق المزيد من العدالة الآن، كما توخى المجلس، تقع على عاتق الدول الأعضاء بالكامل. ولهذا السبب، يتمثل النشاط الأساسي لمكتبي في مواصلة تقديم المساعدة لشركائنا الوطنيين الذين يحققون في الجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة ويحاكمون مرتكبيها. ومن الواضح أن الدول الأعضاء اليوم لا تزال بحاجة إلى مساعدتنا أكثر من أي وقت مضى. في عام 2024، سيكون مكتبي قد تلقى أكثر من 400 طلب مساعدة، وهو من بين أكبر عدد من الطلبات التي تلقيناها في عام واحد. وجاءت هذه الطلبات من 14 دولة عضو، بما في ذلك رواندا ودول يوغوسلافيا السابقة. نحن لا نتلقى عددا كبيرا من الطلبات فحسب، بل إن هذه الطلبات تزداد تعقيدا. إذ تتطلع الدول الأعضاء إلينا للحصول على خبرتنا في مجال التحقيق والتحليل والخبرة القانونية لمساعدتها في حل

التحديات التي تواجهها في قضاياها. إن تمكين الدول الأعضاء من تأمين العدالة جزء أساسي من استراتيجية الإنجاز.

هناك ثلاثة أمثلة حديثة تساعد في توضيح كيفية مساعدتنا للدول الأعضاء على تحقيق أهدافها. طلب المدعون العامون الروانديون من مكتبي تقديم مساعدة مباشرة كبيرة في تحقيق مهم جارٍ. ومن خلال العمل في تعاون وثيق، أعددنا معا خطة تحقيق معقدة حللنا فيها الأدلة الموجودة، وحددنا المسائل التي تتطلب المزيد من الأدلة وأعددنا سلسلة من المقابلات المستهدفة للمضي قدما في القضية. ومن خلال هذا التعاون المكثف على مدى عدة أشهر، حصل المحققون الروانديون على أدلة ذات صلة كبيرة تؤكد مشاركة المشتبه به في جرائم خطيرة، بما في ذلك قتل أكثر من 000 1 لاجئ من التوتسي. ومن المتوقع أن يتم تقديم لائحة اتهام في المستقبل القريب جدا. كما أننا نعمل على ملفات مهمة لتحديد مكان الهاربين من المساءلة منذ 30 عاماً.

وبالانتقال إلى أمثلة أخرى، وبالمثل، طلبت الجبل الأسود تعزيز التعاون مع مكتبي بشكل كبير لدعم تحقيقاتها وملاحقاتها القضائية في جرائم الحرب. ويبرز هذا العمل مجموعة متنوعة من الطرق التي يساعد بها مكتبي الدول الأعضاء. وتمثل أحد جوانب تعاوننا في مساعدة شركائنا في الجبل الأسود في تحقيق حساس في الجرائم الخطيرة، بما في ذلك العنف الجنسي، المرتكبة في البوسنة والهرسك. ومن خلال فرقة العمل المشتركة التي أنشأناها العام الماضي، قدم مكتبي دعما مكثفا في التحقيقات، مثل تحديد الشهود والأدلة الجديدة المحتملة، وتيسير التعاون مع الدول الأخرى وتقديم المشورة بشأن كيفية التغلب على التحديات العديدة.

وأخيراً، في حين أن شركاءنا الأساسيين هم المدعون العامون في رواندا وأراضي يوغوسلافيا السابقة، فإننا نعمل أيضاً مع الدول الأعضاء الأخرى التي تحقق في هذه الجرائم وتلاحق مرتكبيها قضائياً. ويشمل ذلك ما يقرب من ثلث الأعضاء الحاليين في مجلس الأمن. لقد تطور تعاوننا مع النيابة العامة الوطنية الفرنسي لمكافحة الإرهاب بشكل كبير بعد الاجتماع الثلاثي الذي عقد في وقت سابق من هذا العام في كيغالي. فقبل بضعة أسابيع، قدم مكتبي أدلة حاسمة لشركائنا الفرنسيين في خضم محاكمة مهمة، مما ساعد على كفالة الإدانة. وبالمثل، يعمل مكتبي بشكل مكثف مع قيادة مكافحة الإرهاب التابعة لجهاز شرطة العاصمة في المملكة المتحدة، ومركز منتهكي حقوق الإنسان وجرائم الحرب التابع لإدارة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك في الولايات المتحدة، والمركز الدولي للقضاء على الإرهاب والقانون الجنائي الدولي والجرائم الإلكترونية التابع للشرطة الاتحادية السويسرية. وبالتعاون مع جميع هؤلاء الشركاء، نساعد بهمة في التحقيقات الجارية من خلال تقديم الأدلة والمشورة بشأن مجموعة من الموضوعات. ولذلك، من الواضح أن الدول الأعضاء تحتاج إلى مساعدة من مكتبي من الناحيتين الكمية والنوعية، من أجل النجاح في التحقيق في الجرائم المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة ومقاضاة مرتكبيها.

ولمساعدة المجلس في مداولاته بشأن الآلية، قمتُ بسلسلة من الزيارات والمشاورات في الأشهر الستة الماضية لجمع المزيد من المعلومات عن احتياجات الدول الأعضاء وكيفية التعاون في المستقبل. في شهر سبتمبر/أيلول، قمت بزيارة البوسنة والهرسك وكرواتيا والجبل الأسود وصربيا لعقد اجتماعات رفيعة المستوى. لقد قمت بزيارة رواندا في نوفمبر/تشرين الثاني. كما تواصلت أفرقتي مع نقاط الاتصال التشغيلية لفهم عبء القضايا في مختلف البلدان بشكل أفضل.

صحيح أنه قد مرت ثلاثة عقود منذ الإبادة الجماعية في رواندا والنزاعات في البوسنة والهرسك وكرواتيا. وقد تحققت نتائج مهمة في ذلك الوقت، أولاً في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ثم في المحاكم الوطنية. لكن وجهة نظر الدول الأعضاء هي أن العمل لم ينجز بعد، وأن هناك حاجة إلى تحقيق المزيد من العدالة. وفي رواندا، لا يزال هناك أكثر من 000 1 من مرتكبي الإبادة الجماعية الهاربين لم يتم تحديد مكانهم بعد. وفي يوغوسلافيا السابقة، لا يزال يتعين التحقيق مع عدة آلاف من المشتبه بهم ومحاكمتهم عند الاقتضاء، بما في ذلك 500 مشتبه بهم يتعين نقل قضاياهم من البوسنة والهرسك إلى بلدان أخرى في المنطقة.

وبالمثل، تواصل الدول الأطراف الثالثة تطبيق سياسات "عدم توفير الملاذ الآمن" وكفالة تسليم مجرمي الحرب والمجرمين المشتبه بهم ومحاكمتهم. لقد فرّ المجرمون إلى كل أصقاع الأرض، وبالتالي فإن العديد من الدول الأعضاء تؤدي دوراً هاماً في عملية المساءلة. ستكون الفترة المقبلة حاسمة. وتتوقع الدول الأعضاء أن يستمر عملها – وما يقابله من حاجة إلى الدعم من مكتبي – على المستوى العالي الحالي.

وكملاحظة أخيرة، أرحب بالمداولات النشطة التي يجريها مجلس الأمن بشأن مستقبل الآلية، التي كان من المفترض أن تكون دائماً مؤسسة مؤقتة. ويعمل مكتبي بشكل وثيق مع دوائر الآلية وقلم المحكمة ومكتب الشؤون القانونية وأصحاب المصلحة الآخرين لوضع خيارات لنقل مهامها، على النحو الذي طلبه المجلس في القرار 2740 (2024). ومن المفهوم أيضا أنه من المتوقع حدوث تخفيضات كبيرة في عدد موظفي الآلية ومواردها. وفي الوقت نفسه، فإن إغلاق الآلية ليس سوى جزء واحد من استراتيجية الإنجاز التي وضعها المجلس. والجزء الآخر، وهو الأكثر أهمية اليوم، هو أن الدول الأعضاء ستواصل عملية العدالة في محاكمها الوطنية. تُظهر مؤشرات عبء العمل لدينا أننا نقدم الدعم الأساسي للدول الأعضاء وأن هذا يحقق تأثيرا كبيرا. وهذه علامة إيجابية وتأكيد على أن عملية العدالة تسير في الطريق الصحيح. يجب حماية هذه العملية ودعمها. إنها مسؤوليتنا المشتركة فيما يتعلق بالضحايا والناجين، الذين ما زالوا يتطلعون إلى الأمم المتحدة لدعم عملية العدالة. ويظل مكتبي ممتنا للدعم المستمر من المجلس في جميع جهودنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد براميرتس على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أقول، سيدي الرئيس، إنه لمن دواعي سروري أن أراكم تترأسون جلسة اليوم.

أود أن أبدأ بشكر القاضية غراسييلا غاتي سانتانا، رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والسيد سيرج براميرتس، رئيس هيئة الادعاء في الآلية، على إحاطتيهما الثاقبتين والمستجدات المهمة التي زودانا بها. وأرحب بمشاركة معالي السيدة مايا بوبوفيتش، وزيرة العدل في صربيا، وكذلك ممثلي رواندا والبوسنة والهرسك وكرواتيا في جلسة اليوم.

ونظرا للأهمية الحاسمة لكفالة المساءلة عن الجرائم الفظيعة ودور المحاكم الدولية في وضع حد للإفلات من العقاب، بهدف منع الجرائم التي تهدد السلام والأمن والرفاه في العالم، تواصل سيراليون الإعراب عن دعمها الكامل لعمل الآلية. يتناول التقرير المرحلي الخامس والعشرون للآلية، الذي يغطي أنشطتها في الفترة من 16 أيار/مايو إلى 15 تشرين الثاني/نوفمبر، والذي يتضمن تقييمات رئيس الآلية والمدعي العام للآلية، التقدم الذي أحرزته الآلية والتحديات التي واجهتها في كفالة المساءلة عن الجرائم التي تدخل في نطاق اختصاصها. ونلاحظ أن الآلية أحرزت تقدما ملحوظا خلال الفترة المشمولة بالتقرير في إطار الأنشطة القضائية الموكلة إليها، حيث أصدرت 87 قرارا وأمرا، كما دعم مكتب المدعي العام الهيئات القضائية الوطنية في 103 قضايا. وواصل مكتب المدعي العام أيضا مساعدة الهيئات القضائية الوطنية في محاكمة مرتكبي جرائم الحرب وتعزيز التعاون القضائي الإقليمي، لا سيما في بلدان يوغوسلافيا السابقة، مع السعي في الوقت نفسه إلى مساءلة المشتبه في ارتكابهم جرائم الإبادة الجماعية في بلدان ثالثة.

وعلاوة على ذلك، فإننا نعترف مع التقدير بالإنجازات البارزة التي حققتها الآلية في هذه الفترة، لا سيما في تقليص نطاق عملياتها ليتماشى مع وظائفها المتناقصة. ويمكن أن يؤدي هذا التبسيط، إلى جانب زيادة التنسيق فيما بين أجهزة الآلية، إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة المالية ويدعم رؤية مجلس الأمن للآلية كمؤسسة صغيرة ومؤقتة وفعالة. ولولا تعاون الدول الأعضاء لما تمكنت الآلية من القيام بعملها. ولذلك، تشيد سيراليون بمملكة هولندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، اللتين احتضنتا الآلية منذ إنشائها، وقبل ذلك المؤسستين السالفتين – المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا – لتفانيهما والتزامهما في تعزيز ولاية الآلية.

على الرغم من الخطوات الكبيرة التي قطعتها الآلية، فإن هناك تحديات مستمرة. فعلى سبيل المثال، وكما ورد في التقارير، لا تزال الآلية تواجه مشاكل في نقل الأشخاص الذين تمت تبرئتهم والأشخاص المدانين الذين قضوا مدة عقوبتهم. وفي هذا الصدد، ترحب سيراليون بالاستراتيجية الدبلوماسية المتجددة للآلية وجهودها الرامية إلى زيادة الاستفادة من الشراكات مع منظومة الأمم المتحدة لإيجاد حلول طويلة الأمد لتلك التحديات. وعلى الرغم من هذه التحديات، من المهم التشديد على أن المحاكم الدولية مثل الآلية هي بمثابة تذكير مهم بأن مرتكبي أخطر الجرائم التي تثير القلق الدولي سيخضعون للمساءلة وسيقدمون للعدالة عن جرائمهم.

وأخيرا، نلاحظ أنه من المتوقع أن تواصل الآلية عملها المتبقي في عام 2024 في حدود موارد الميزانية المعتمدة، ونأمل أن تحظى الميزانية المقترحة لعام 2025 أيضا بالموافقة اللازمة من الجمعية العامة لدعم أنشطتها.

وأود أن أختتم بياني بتأكيد التزام سيراليون الثابت على دعم جهود المجلس لمكافحة الإفلات من العقاب أينما وجد وبغض النظر عن المسؤول عنه.

السيدة شاندا (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين على إحاطتيهما الواضحتين والمستجدات التي زودانا بها. كما نرحب بمشاركة ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا ورواندا وكرواتيا في هذه الجلسة.

وعلى حد تعبير أحد الشهود الذين تكلموا أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لا يمكننا التراجع عما حدث، ولكن يمكننا أن نكفل تحقيق العدالة، حتى لا تعاني الأجيال القادمة مما عانيناه نحن. تواصل سويسرا دعمها القوي لعمل الآلية. وبينما نحيي الذكرى السنوية الثلاثين للإبادة الجماعية في رواندا وسريبرينتسا هذا العام والذكرى السنوية الثلاثين للإبادة الجماعية في رواندا وسريبرينتسا، على التوالي، ينبغي أن نتذكر أن مجلس الأمن مكلف بمسؤولية كفالة تحقيق العدالة. وعلى الرغم من انتهاء الإجراءات أمام المحكمتين والآلية، فإن دور الآلية لا يزال ضرورياً لمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز السلام الدائم.

وأود في البداية أن أشيد بالتقدم الذي أحرزته الآلية في السنوات الأخيرة، ولا سيما في تنفيذ الأحكام وتعقب الهاربين. لكن هذه الخطوات، رغم أهميتها، لا تعكس سوى جانب واحد من الدور المركزي والمستمر للآلية. إذ تظل عدة من وظائفها المتبقية ضرورية. في هذا الصدد، نؤكد بشكل خاص على أهمية الحفاظ على الأرشيفات وإدارتها وكفالة إمكانية الوصول إليها من أجل الحفاظ على الذاكرة الجماعية للفظائع، التي تعد ركيزة مهمة للمنع. من الضروري حماية إرث الآلية والمحاكم التي سبقتها. وما تزايد تمجيد المجرمين والنزعات التحريفية التي ندينها إلا دليل محزن على ذلك.

بينما نناقش مستقبل الآلية، فإن مستقبل المحفوظات هو قضية رئيسية يجب دراستها بتعمق. وسويسرا على استعداد، بما في ذلك بوصفها دولة مضيفة، لتعبئة خبراتها والإسهام، على أساس وضع الآلية، في الحوار العالمي المتعلق بمستقبل محفوظات الآليات العديدة التي أنشأتها الأمم المتحدة. ونعتقد أن وضع إطار عمل مشترك لتحسين فعالية وكفاءة حفظ هذه الوثائق وإدارتها، بغض النظر عن الكيان المسؤول عن إنشائها، سيكون مفيدا في إدارة تلك الوثائق.

ونرحب بالدعم الذي يقدمه مكتب المدعي العام للسلطات الوطنية، وهو دليل على أن أهمية الآلية لا تتضاءل بل تأخذ شكلاً جديداً. ومن هذا المنطلق، نشدد على أهمية تعزيز التعاون الدولي وندعو جميع الدول إلى دعم الآلية بفعالية. ونرحب بالتطورات الأخيرة في التعاون الإقليمي بين بلدان يوغوسلافيا السابقة. ونأمل أن تكون بداية جهد حازم لمعالجة جراح الماضي.

على مدار العامين الماضيين، شهدنا الآلية تحرز تقدماً كبيراً. ولكن العمل لا يتوقف عند هذا الحد. ونحذر من التسرع في إغلاق مهامها المتبقية المهمة دون النظر في حلول دائمة. وتؤكد سويسرا من جديد التزامها بالعدالة الجنائية الدولية ودعمها الكامل لعمل الآلية. فلا يمكن إحلال السلام في غياب العدالة.

السيد قواوي (الجزائر): نود أن نشكر القاضية غراسيلا غاتي سانتانا، رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، على عرضها للتقييم والتقرير السنوي الثاني عشر لأنشطة الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير (انظر S/2024/570). ونشكر أيضاً المدعي العام للآلية، السيد سيرج براميرتس، على عرضه المقدم اليوم بموجب الفقرة 16 من القرار 1966 (2010). كما نرحب بحضور ممثلي كل من رواندا وصربيا والبوسنة والهرسك في هذه الجلسة. كما نتوجه بالشكر أيضاً إلى كل من وفد سيراليون على عمله بصفته رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، وكذا مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية على جهوده من أجل حسن تنسيق عمل المجلس والآلية.

لا يفوتنا التذكير بهذه المناسبة بأن مجلس الأمن قد أنشأ هذه الآلية كوسيلة مؤقتة لتصريف الأعمال المتبقية. ولذلك، فمن الطبيعي أن تتضاءل أنشطتها بشكل تدريجي وفق مدد زمنية محددة ومعقولة بما يتوافق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والنظام الأساسي للآلية. وفي هذا الصدد، فإننا نثني على الجهود المبذولة من طرف كل أعضاء الآلية وعلى رأسهم رئيستها، القاضية غاتي سانتانا، للوفاء بالولاية التي تلقتها من قبل مجلس الأمن.

فبعد إتمام كل المحاكمات بالنسبة للجرائم الأساسية وكذلك إنهاء تتبع الفارين من العدالة التي تعد من إحدى المهام الرئيسية لمكتب المدعي العام، فإن الآلية تكون بذلك قد انتهت حقاً وفعلياً من المرحلة المتبقية لتصريف الأعمال. ومن هذا المنطلق، يوثق هذان التقريران المرحليان نقطة تحول تاريخية نحو إنهاء الولاية الأساسية لهذه الآلية واستكمال تحقيق العدالة والمساءلة على الصعيد الدولي. لكن في الوقت ذاته لكي يتسنى للسلطات الوطنية العمل على تحقيق المزيد من العدالة لضحايا الجرائم الخطيرة التي يعاقب عليها القانون الدولي، فإن هذه الإنجازات الهامة يجب ألا تؤدي بالضرورة إلى إنهاء المهام المتبقية الطويلة الأجل التي من المتوقع أن تؤديها الآلية كالإشراف على متابعة إنفاذ الأحكام والعقوبات إلى حين وفاة آخر محكوم عليه أو انتهاء قضاء عقوبته. ويشمل ذلك أيضا حماية الضحايا والشهود حتى وفاة آخر فرد منهم وإمكانية طلب الأشخاص المدنيين المراجعة القضائية لقضاياهم في حالة ظهور وقائع جديدة، وكذلك إحالة القضايا إلى الهيئات القضائية الوطنية والأنشطة المتعلقة بحفظ الوثائق وإدارة الأرشيف لفائدة الأجيال المقبلة.

وختاماً، إن التعاون الفعال والعمل بين الآلية والدول المعنية بإنفاذ العقوبات يكتسي أهمية كبرى لإتمام ولايتها وإنجاح عملها، حيث لن يتسنى للآلية تحقيق ذلك إلا من خلال تقوية العمل مع جميع الأطراف المعنية وتعزيز الثقة المتبادلة وأخذ المشاغل المشروعة للجميع بعين الاعتبار من أجل تسهيل التوصل للحلول الملائمة والتصدي للإفلات من العقاب.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر القاضية غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس على إحاطتيهما وعلى كل ما يقومان به من عمل. وأرحب بممثلي البوسنة والهرسك ورواندا وصربيا وكرواتيا في هذه الجلسة.

تؤكد مالطة من جديد دعمها الثابت للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في أداء مهامها المتبقية على النحو المنصوص عليه في القرار 1966 (2010). وتواصل الآلية الاضطلاع بدور حيوي في صون إرث المحكمتين المخصصتين وضمان المساءلة والحفاظ على العدالة الدولية. وهي بمثابة تذكير قوي بما يمكن للمجتمع الدولي تحقيقه ضد الإفلات من العقاب عندما يكون هناك التزام ثابت وعزيمة جماعية. ونثني على الإنجازات التي حققتها الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك الإشراف على تنفيذ الأحكام وحماية الضحايا والشهود وتقديم المساعدة إلى السلطات القضائية الوطنية. وتبقى هذه الأنشطة محورية في معالجة آثار الفظائع التي ارتُكبت في رواندا ويوغوسلافيا السابقة وفي منع ارتكاب مثل هذه الجرائم مجددا.

وتلاحظ مالطة الجهود الكبيرة التي تبذلها الآلية في تبسيط العمليات مع الحفاظ على المسؤوليات المنوطة بها. والنهج الاستباقي الذي تنتهجه الآلية في التخطيط المستقبلي جدير بالثناء. ويجسد إطار

عملياتها التفصيلي لإنجاز مهامها، الذي أُعد من خلال التعاون بين الأجهزة، فهما لرؤية مجلس الأمن بأن تكون الآلية مؤسسة صغيرة وفعالة ومعنية فعلا بالمسائل المتبقية.

ومع استمرار الآلية في تقليص حجمها بحرص، فإننا نؤكد أهمية ضمان أن تظل احتياجات الضحايا في صلب تلك الجهود. ويجب أن يظل تحقيق العدالة للضحايا مبدأً توجيهياً للعمل، بسبل من بينها استمرار إنفاذ الأحكام وحماية الشهود والحفاظ على السجلات التاريخية.

ومع ذلك، لا تزال هناك بعض التحديات. والحالات المتعلقة بنقل الأشخاص الذين بُرئت ساحتهم وأُفرج عنهم وعدم تعاون بعض الدول الأعضاء في معالجة قضايا مثل قضيتي بيتار يويتش وفيريكا راديتا هي من الشواغل الخطيرة ويجب حلها. ونحث جميع الدول على التعاون الكامل مع الآلية وفقاً لالتزاماتها الدولية.

وتدعم مالطة أيضاً مبادرات الآلية لإنشاء وصون محفوظات يمكن الاطلاع عليها وتيسير مراكز المعلومات. ولا تقتصر هذه الجهود على الحفاظ على إرث المحكمتين المخصصتين والآلية فحسب، بل تكافح أيضا إنكار الإبادة الجماعية وتحريف التاريخ مع تعزيز التثقيف حول أهمية العدالة الدولية.

تقف الآلية شاهداً على التزام المجتمع الدولي بالعدالة والمساءلة. ويضمن العمل الذي تقوم به ألا تُنسى جرائم الماضي وألا تتكرر ويشكل التقدم الذي أحرزته نبراسا للأمل لضحايا الجرائم الفظيعة. ويمثل الدعم الذي تقدمه الآلية للولايات القضائية الوطنية قيمة مضافة تقدمها الأمم المتحدة. وستواصل مالطة دعم جهود الآلية وإسهاماتها الحاسمة الأهمية في سيادة القانون على الصعيد العالمي بعد انتهاء فترة عضويتنا في مجلس الأمن.

السيد ماكنتاير (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بشكر القاضية غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس على تقريريهما الأخيرين (انظر S/2024/570) وعلى إحاطتيهما إلى المجلس اليوم. كما أود أن أعرب عن امتناننا لموظفي الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لتفانيهم المستمر في تحقيق العدالة الجنائية الدولية. وأود أيضا أن أرحب بممثلي صربيا والبوسنة والهرسك ورواندا وكرواتيا في جلسة المجلس اليوم.

أود أن أدلي بثلاث نقاط اليوم.

أولا، نحيط علما بالعمل الهام الذي تواصل الآلية أداءه في ممارسة وظائفها المتبقية. ويشمل ذلك الانتهاء مؤخرا من إجراءات إعادة النظر في قضية نتاكيروتيمانا وإحالة قضية انتهاك حرمة المحكمة المتعلقة بالسيد نغيراباتواري إلى السلطات الوطنية. كما أن الانتهاء من عمليات البحث النهائية عن أسماء الأشخاص المفقودين يمثل إنجازا مهما في عمل الآلية. ونرحب أيضا بتسليم المهام بسلاسة إلى السلطات الرواندية بعد إغلاق مكتب كيغالي الميداني مؤخرا.

ثانيا، نرحب بالتعاون الذي أبداه العديد من الدول الأعضاء ونشيد بعمل مكتب المدعي العام لدعم نقل ملفات التحقيق إلى كرواتيا وصربيا. ونكرر دعوة المكتب لجميع السلطات المعنية إلى إعادة الالتزام بكفالة التعاون الفعال. وندعو صربيا مرة أخرى إلى التعاون بصورة بناءة مع الآلية وضمان إلقاء القبض على بيتار يويتش وفيريكا راديتا ونقلهما إلى الآلية.

ثالثا، نرحب بالعمل المتواصل الذي تقوم به الآلية لتحقيق رؤية مجلس الأمن لمؤسسة صغيرة ومؤقتة وكفؤة. ونتطلع إلى تلقي التقارير المقبلة من الأمين العام بشأن النهج الذي سيُتبع في المستقبل إزاء المحفوظات وبشأن خيارات نقل المهام الأخرى، بما في ذلك الإشراف على إنفاذ الأحكام وتقديم المساعدة إلى الولايات القضائية الوطنية بشأن الملاحقات القضائية. سيكون لهذه التقارير دور مهم في تشكيل مستقبل الآلية. وإلى جانب ذلك، يسرنا أن الرئيسة قد أعادت عقد اجتماعات الفريق العامل المشترك بين الأجهزة التابع للآلية من أجل القيام بمزيد من العمل على التخطيط المستقبلي في هذا الصدد.

في الختام، لا تزال المملكة المتحدة تؤيد بثبات عمل الآلية ودورها في إقامة العدل.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): يسرني أنا أيضا أن أراكم، سيدي الرئيس، تترأسون جلسة اليوم.

وأشكر أيضا الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس على إحاطتيهما، وأهنئهما على تجديد تعيينهما. كما أشكر الرئيسة غاتي سانتانا على تقديرها لجهود إكوادور ونحن نقترب من نهاية فترة ولايتنا في مجلس الأمن. وأرحب بممثلي البوسنة والهرسك ورواندا وصربيا وكرواتيا في جلسة اليوم.

بعد اختتام جميع الإجراءات القضائية وتعقب الهاربين وتحديد أماكن وجودهم، عززت الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين مكانتها كهيئة لتصريف الأعمال المتبقية، بتكريس اهتمامها للمهام المتبقية الموكلة إليها والتخطيط للمستقبل. وهذه المهام، التي تشمل الإشراف على تنفيذ الأحكام، ومتابعة القضايا في النظم الوطنية، وحماية الشهود، والحفاظ على المحفوظات، جزء لا يتجزأ من إقامة العدل، وبالتالي تستحق نفس القدر من الاهتمام الذي تحظى به الإجراءات القضائية. لذلك، من الضروري ضمان سلامة المحفوظات وإمكانية الوصول إليها لتمكين الجميع من معرفة حقيقة ما حدث، لأنها من أقوى الأدوات لمكافحة الروايات التي تحرف التاريخ بهدف تشويه الماضي وزرع بذور الفتنة. وأود أيضا أن أسلط الضوء على عمل الآلية، لا سيما مكتب المدعي العام، في مساعدة الولايات القضائية الوطنية، مما يسهم إسهاما كبيرا في مهمة تقديم مرتكبي الفظائع المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة إلى العدالة.

ويعرب وفد بلدي عن تقديره للأولويات التي أعربت عنها الرئيسة غاتي سانتانا والجهود التي تبذلها لتبسيط مهام الآلية. وتتسق إجراءات مثل إغلاق مكتب كيغالي الميداني ومكتب العلاقات الخارجية، وكذلك دمج إدارة السجلات القضائية وقسم المحفوظات، مع الولاية المنصوص عليها في القرار 1966 (2010)، الذي أنشأ الآلية كهيئة مؤقتة وكفؤة، وفي القرار 2740 (2024)، الذي جدد ولايتها. واستشرافا للمستقبل، نشجع الرئيسة على مواصلة تبسيط عمليات الآلية وتقييم نقل مهامها من أجل ضمان الحياد وحماية الشهود وإنفاذ الأحكام وفقا للمعايير الدولية. ولا يزال اختتام عمليات الآلية بكفاءة وبصورة منظمة يتوقف على تعاون الدول، بما في ذلك تعاونها في تسليم الهاربين. وبالتالي، تكرر إكوادور دعوتها لجميع الدول إلى دعم جهود الآلية باتخاذ إجراءات ملموسة لصالح العدالة.

لقد احتفلنا أمس بالذكرى السنوية لاعتماد اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. ويجب أن نتذكر أن المجتمع الدولي قد تمكن من توجيه رسالة واضحة ضد الإفلات من العقاب عندما أنشأ المحكمتين المخصصتين والآلية. لهذا السبب، وبما أن هذه هي المرة الأخيرة التي سيشارك فيها بلدي في جلسة إحاطة بشأن الآلية بصفته عضوا منتخبا في المجلس، أود أن أنوه بمساهمته في تطوير القانون الجنائي الدولي والتزامه بالعدالة والحقيقة. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية عن دعم عملها وإرثها اللذين يوضحان لنا أن إقامة العدل في مرحلة ما بعد النزاع ليست ممكنة فحسب، بل وتمثل عنصرا ضروريا لتحقيق السلام والمصالحة.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس على إحاطتيهما بشأن حالة العمل الجاري للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وأرحب أيضا بحضور معالي وزيرة العدل في جمهورية صربيا، السيدة مايا بوبوفيتش، وممثلي البوسنة والهرسك ورواندا وكرواتيا في جلسة اليوم. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، نشيد بالتقدم الذي أحرزته الآلية نحو التحول إلى مؤسسة صغيرة ومؤقتة وكفؤة، على النحو المتوخى في القرار 1966 (2010). لقد اتُخذت تدابير متعددة لتحقيق هذه الغاية. لكن، ورغم أننا نشيد بهذه الجهود الرامية إلى تحقيق الكفاءة، من الأهمية بمكان أن تستمر مهامها الأساسية، مثل الإشراف على الأحكام وحفظ السجلات، بكامل طاقتها إلى أن تنجز الآلية ولايتها بالكامل. فهذه العناصر أساسية لتحقيق العدالة ومنع الإفلات من العقاب. ونعتقد أنها ستشكل سابقة مهمة للمساءلة وتطوير القانون الجنائي الدولي في المستقبل.

ثانيا، يساورنا قلق بالغ إزاء تزايد حالات الإنكار وتمجيد مجرمي الحرب. فهذا الاتجاه المثير للقلق يضعف الثقة في الإطار القانوني الدولي، ويعمق الانقسامات المجتمعية ويقوض السلام والاستقرار. ولمواجهة هذه المخاطر، نؤكد على ضرورة حفظ سجلات المحكمتين الدوليتين وضمان إطلاع الأجيال القادمة عليها باعتبارها مصدرا أساسيا للتثقيف والتوعية.

أخيرا، نشدد على أن الحفاظ على إرث المحكمتين عن طريق محفوظاتهما مسؤولية أساسية من مسؤوليات الآلية. إن المحفوظات ليست قيمة كأدلة في المحاكمات الجارية والمقبلة فحسب، ولكن أيضا باعتبارها تذكيرا دائما بفظائع الماضي. ونظرا لأنها تقدم دروسا قيمة للأجيال القادمة، يجب أن يكون المكان النهائي لحفظها مكانا يضمن إمكانية الوصول إليها ويكفل أعلى معايير الأمن والحفظ. ونثق في حكمة مجلس الأمن للتوصل إلى قرار يحدد مكانا مناسبا ومستداما لهذه المحفوظات.

في الختام، تظل جمهورية كوريا ثابتة في دعمها للعدالة الجنائية الدولية. ونحن ملتزمون بالجهود التي تضع حدا للإفلات من العقاب وتدعم المساءلة، وندرك أن العدالة ليست مسؤولية مؤسسة واحدة فقط بل هي التزام مشترك منا جميعا.

السيد فرنانديس (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر موزامبيق القاضية غراسييلا غاتي سانتانا، رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، والمدعي العام سيرج براميرتس على إحاطتيهما الثاقبتين ومعلوماتهما بآخر المستجدات بشأن عمل الآلية. ونرحب بحضور معالي وزيرة العدل في صربيا، السيدة مايا بوبوفيتش، وممثلي البوسنة والهرسك ورواندا في هذه الجلسة. إننا نعتبر أن هذه المناقشة تكتسي أهمية قصوى، نظراً للصلة الجوهرية بين العدالة والسلام والأمن الدائمين في العالم.

فالآلية تؤدي دوراً أساسيًا في مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي. إن التطهير العرقي والإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أمور بغيضة. وينبغي ألا يكون هناك إفلات من العقاب على الانتهاكات الفظيعة للقانون الدولي.

وتدعم موزامبيق الآلية دعما كاملا في سعيها للمساءلة على الجرائم الدولية التي ارتكبت في رواندا ويوغوسلافيا السابقة، من خلال توليها مهام سابقتيها – المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونشيد بالإسهام التاريخي لتلكما المؤسستين القضائيتين الدوليتين في الكفاح من أجل دعم العدالة الجنائية الدولية. ونثني على الآلية لما أحرزته من تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير في إنجاز مهامها المتبقية في ذلك الصدد، ولا سيما في تنفيذ الولاية المحددة أصلا في القرار 1966 (2010). وننوه على وجه الخصوص بالتقدم الذي أحرز في الإجراءات القضائية المتعلقة بقضية نتاكيروتيمانا وقضية فرانسوا نغيراباتواري، المبينتين في التقرير (انظر S/2024/570)، وكذلك بإنجازات الآلية في الأنشطة القضائية والإدارية الأخرى.

تستحق النتائج التي حققتها الآلية، لا سيما بالنظر إلى القيود الكبيرة المفروضة على الميزانية، أسمى آيات تقديرنا. والتعاون أمر محوري لتحقيق أهداف الآلية المهمة وضمان نجاح ولايتها. ونقدر التعاون الفعال والمساعدة النشطة التي يقدمها العديد من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة إلى الآلية، بما في ذلك الدول الأعضاء الـ 11 التي تنفذ حالياً الأحكام التي تفرضها المحاكم المخصصة أو الآلية. ونلاحظ مع التقدير أنشطة العلاقات الخارجية التي يضطلع بها رئيس الآلية، بما في ذلك تواصل مكتب المدعي العام على مستوى رفيع مع السلطات السياسية والقضائية في البوسنة والهرسك والجبل الأسود وكرواتيا ورواندا وصربيا. غير أننا نعرب عن قلقنا من استمرار بعض العقبات التي تعترض سبيل التعاون، مثل الحالة التي لم تحل المتعلقة بالأشخاص الذين برئت ساحتهم والذين أدينوا في النيجر.

إن إنجاز الآلية لأعمال الادعاء والقضاء في جميع قضايا الجرائم الأساسية معلم إيجابي. ونحن ندرك أن عملية العدالة تتجاوز محاكمات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية. وتظل المهام المتبقية الحاسمة، بما في ذلك إنفاذ الأحكام والإشراف وحماية الضحايا والشهود ومساعدة السلطات القضائية الوطنية وإدارة المحفوظات، عناصر لإقامة العدل الشاملة. ومن الأهمية بمكان أن يُضْطَلع بهذه المهام المتبقية بما يتماشى مع الطبيعة الصغيرة والمؤقتة والفعالة للآلية المتوخاة في القرار 1966 (2010) والتي أُكِّدَ عليها في القرارين 2637 (2022) و 2740 (2024).

وفي إطار تنفيذ ولاية الآلية، تظل المساعدة المقدمة إلى الولايات القضائية الوطنية بالغة الأهمية. وننوه برصد الآلية لحالة واحدة في الفترة المشمولة بالتقرير ونتطلع إلى الرصد المزمع للحالتين المتبقيتين المحالتين إلى السلطات القضائية الوطنية. وكذلك نشيد بالمساعدة التي يقدمها مكتب المدعي العام إلى الهيئات القضائية الوطنية بشأن الملاحقة القضائية لجرائم الحرب المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. ونحث الآلية على مواصلة تقليص حجم عملياتها ونقل وظائفها إيماناً منا بأن السلطات الوطنية تستطيع، بل وينبغي لها أن تنهض بالمساءلة، بمساعدة دولية، بطريقة تتفق مع مبادئ التكامل والملكية الوطنية.

ويجب أن يظل الضحايا والناجون في قلب جهودنا لتعزيز العدالة. إننا نتقاسم مسؤولية جماعية لضمان عدم نسيان الضحايا والناجين من أفظع الجرائم التي ارتكبت في التاريخ الحديث وعدم حرمانهم من العدالة. فبعد عقود من الانتظار، من واجبنا الرسمي أن نحاسب جميع المسؤولين عن الفظائع التي ارتكبت.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه المناسبة لأعيد تأكيد دعم موزامبيق الثابت لجهود الآلية ومكتب المدعي العام في تعزيز العدالة والمساءلة وسيادة القانون.

السيدة بيرسود (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر رئيسة الآلية، القاضية غاتي سانتانا، ورئيس هيئة الادعاء سيرج براميرتس على إحاطتيهما، وأرحب بمشاركة ممثلي صربيا ورواندا وكرواتيا والبوسنة والهرسك في جلسة اليوم.

وأعيد تأكيد دعم غيانا لعمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين في تنفيذ المهام الأساسية المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وإدراكاً منا بأن الآلية لم تصبح متبقية بالكامل إلا في عام 2023، وإدراكاً منا لحجم مهامها المستمر، فإننا نشيد بالجهود التي تبذلها الآلية لتقليص عملياتها وزيادة كفاءتها وتنفيذ القرار 2740 (2024)، الذي اتخذ في المجلس في حزيران/يونيه. وفي ذلك الصدد نشيد، في إطار الجهود المبذولة لتقليص الأثر التشغيلي للآلية، بإغلاق المكتب الميداني في كيغالي وتسليم الخدمات الطبية والدعم النفسي والاجتماعي الذي كان يقدمه المكتب الميداني في كيغالي إلى حكومة رواندا. كما أحطنا علماً بالتخفيضات الكبيرة في عدد الموظفين والميزانية.

إن تعاون جميع الدول ودعمها مهمان أهمية بالغة لعمل الآلية. ومن المثير للقلق أن مسألة نقل الأشخاص الذين برئت ساحتهم وأفرج عنهم من أروشا إلى النيجر في كانون الأول/ديسمبر 2021 لا تزال من دون حل بعد مرور ما يقرب من ثلاث سنوات. ونشيد بالجهود الحثيثة التي تبذلها الآلية لإيجاد حل لتلك المسألة. كما يساورنا القلق أيضًا من أن اعتقال ونقل المتهمين في قضية يوبيتش وراديتا لا يزال معلقًا. وتحث غيانا الدول على التعاون وتقديم كل ما يلزم من مساعدة للآلية وفقا لالتزاماتها بموجب القرار 2637 (2022). وتثني غيانا على الجهود المتواصلة التي بذلتها الآلية للاستجابة لطلبات المساعدة المقدمة من الولايات القضائية الوطنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملا بالفقرة 3 من المادة 28 من النظام الأساسي.

إن توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية مهمة لضمان الإدارة المسؤولة للموارد والمساءلة والشفافية. ونحيط علما بالتوصيات الأربع التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في التقرير (انظر S/2024/570) ونقر بإشارة الآلية إلى أن التوصية الأولى اتخذ إجراء بشأنها بالفعل. نحن نشجع على مواصلة التنفيذ ونتطلع إلى تقرير الاستعراض الذي يجري كل عامين في ذلك الصدد. نتطلع أيضاً إلى تقرير الأمين العام، المقرر تقديمه في عام 2025، بشأن الاعتبارات الإدارية وذات الصلة بالميزانية المتعلقة بإدارة المحفوظات والتوصيات لنقل المهام من الآلية. سيكون ذلك مفيدًا للمجلس عند النظر في هذه المسائل في المستقبل.

وفي الختام، تؤكد غيانا من جديد دعمها الكامل لعمل الآلية وتثني على جهودها المتواصلة للوفاء بولايتها.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين

الجنائيتين، غاتي سانتانا، والمدعي العام براميرتس على تقريرهما المرحليين المفصلين المقدمين إلى المجلس وإحاطتيهما اليوم. كما أرحب في هذه الجلسة بممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا ورواندا وصربيا.

سأبدأ بتأكيد دعم سلوفينيا المستمر لعمل آلية تصريف الأعمال المتبقية. ولا يزال عملها، رغم كونه في مرحلته المتبقية، حاسم الأهمية في مكافحة الإفلات من العقاب. نلاحظ التقدم الذي أحرزته الآلية خلال فترة الاستعراض في ممارسة أنشطتها القضائية المتبقية وحفظ المحفوظات. ونرحب بالدعم المستمر الذي يقدمه المدعي العام للسلطات الوطنية، التي أصبحت الآن مسؤولة بشكل رئيسي عن ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ارتُكبت في رواندا وفي بلدان يوغوسلافيا السابقة. لا تزال هناك آلاف القضايا المفتوحة أمام المحاكم الوطنية. لذلك، يجب أن يظل دعم الآلية ومساعدتها للسلطات القضائية الوطنية أولوية.

ونتيجة لذلك، أصبحت الآلية الآن حقا مؤسسة لتصريف الأعمال المتبقية. أظهرت قيادتها التزامها وتصميمها على التخطيط الملائم للمستقبل، بما في ذلك من خلال الوثيقة المعنونة "إطار عمل للعمليات لإنجاز المهام". وتلك الوثيقة، إلى جانب تقارير الأمين العام المقرر إعدادها بحلول نهاية عام 2025، ستوجه مجلس الأمن في اتخاذ قرار بشأن الإنجاز النهائي للآلية ونقل ما تبقى من المهام المتبقية، لأن إنجاز الآلية لا يعني إنجاز مهامها المتبقية. يتعين على مجلس الأمن أن يقرر بشأن مواصلة الإشراف على إنفاذ الأحكام، والدعم المستمر للسلطات القضائية الوطنية، والحماية المستمرة للضحايا والشهود ورصد القضايا المحالة إلى الهيئات القضائية الوطنية وإدارة محفوظات الآلية ومحكمتيها السابقتين.

ويعتمد إكمال وإنجاز ولاية الآلية أيضاً على تعاون الدول الأعضاء. لذلك، نحث جميع الدول على الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتعاون الكامل مع الآلية. كما نحث جميع الدول على التعاون فيما بينها لضمان من أجل إقامة الدعاوى ضد الجناة، ونرحب بجهود المدعي العام في هذا الصدد.

سيبقى إرث الآلية وإرث المحكمتين السابقتين لها – المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. لقد أسهمت المحكمتان والآلية إسهاماً حاسماً في تطوير نظام العدالة الجنائية الدولية؛ لقد منحت مكانةً وصوتاً لآلاف الضحايا والناجين والشهود الذين أظهروا شجاعة هائلة في الإسهام في عملية العدالة. لقد أثبتت الحقائق – أن الإبادة الجماعية قد حدثت، وارتُكبت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ستبقى هذه الحقائق لفترة طويلة بعد رحيل جميع الجناة والضحايا. لا يمكننا التعلم من التاريخ وضمان عدم تكراره إلا بمعرفته. تُظهر محاولات إنكار الإبادة الجماعية ومحاولات تمجيد مجرمي الحرب مدى أهمية ذلك. ينبغي أن يكون التاريخ رادعاً لأي محاولات من هذا القبيل.

وأخيراً، أثبتت وأكدت المحكمتان والآلية أن جميع مرتكبي أبشع الجرائم الدولية يمكن محاسبتهم وستتم محاسبتهم، بغض النظر عن مناصبهم أو الوقت الذي يستغرقه ذلك.

السيد ميكاناغي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب اليابان عن تقديرها للتقريرين المفيدين والإحاطة التي قدمتها الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس للآلية الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، ونرحب بالتقدم الذي أحرزته الآلية خلال نصف العام الماضي.

وأؤكد من جديد التزام اليابان القوي بتعزيز سيادة القانون، بما في ذلك مكافحة الإفلات من العقاب، وكذلك السعي لتحقيق العدالة الانتقالية، ودعمها الثابت لدور الآلية في هذا الصدد.

نرحب بانتقال الآلية إلى المرحلة المتبقية بالفعل، بعد الانتهاء من آخر قضية جرائم أساسية وتعقب الهاربين الذين ومحاكمة الهاربين الذين وجهت إليهم المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة لوائح اتهام.

نلاحظ أن إحدى المهام الرئيسية للآلية حالياً هي تقديم الدعم اللازم للسلطات القضائية الوطنية، التي تواجه تحديات في الملاحقة وتنفيذ الأحكام المتعلقة بجرائم الفظائع التي ارتُكبت في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. وهذا دور بالغ الأهمية، لأن وجود عملية قضائية

فعالة وموثوقة على المستوى الوطني أمر ضروري لتحقيق قدر أكبر من العدالة لضحايا تلك الجرائم، وبالتالي تعزيز سيادة القانون وتشجيع المصالحة في المجتمع. وتعرب اليابان عن تقديرها للمدعي العام براميرتس على قيادته وفريقه على جهودهم في تقديم الدعم المباشر للسلطات القضائية المحلية التي تلاحق جرائم الحرب المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة.

وفي الوقت نفسه، نؤكد من جديد على أهمية زيادة تعاون الدول فيما يتعلق بنقل المدانين لتنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم، وكذلك معاملة الأشخاص الذين حُكِم ببراءتهم والأشخاص المدانين الذين أكملوا مدة عقوبتهم. ندعو جميع الدول الأعضاء إلى تقديم المساعدة اللازمة للآلية بشأن هذه المسألة المستمرة منذ أمد بعيد.

في حين نُقرّ بأن الآلية لا تزال تضطلع بدورٍ لا غنى عنه، ينبغي تقليص نطاق أنشطتها وحجمها بمرور الوقت، بما يتناسب مع تقلّص مهامها. نُحيط علماً بآخر تقييم وتقرير مرحلي قدّمته الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس، ونرحّب بتحسّن الكفاءة المتحقق من خلال الجهود المشتركة بين المنظمات.

تُعرب اليابان عن تقديرها للرئيس غاتي سانتانا على قيادتها وتعزيزها للحوكمة الرشيدة في الآلية، وعملها الوثيق مع جميع الأطراف المعنية الرئيسية، ومبادرتها المستمرة في الحفاظ على إرث أنشطة الآلية، مما سيُسهم في تعزيز سيادة القانون وعدم التسامح مع الإفلات من العقاب مستقبلاً.

أود أن أعرب مجدداً عن خالص امتناننا للجهود الدؤوبة التي يبذلها القضاة والمدّعون العامون وجميع موظفي الآلية في تنفيذ ولايتها المهمة التي أوكلها إليها مجلس الأمن.

سنظل دوماً نتمسك بسيادة القانون والتعاون مع الدول الأعضاء الزميلة والمؤسسات القضائية الدولية، بما في ذلك الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

السيد فورنيل (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أتقدم بالشكر إلى رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، السيدة غاتي سانتانا، على عرض التقرير نصف السنوي الخامس والعشرين، المقدم وفقاً للقرار 1966 (2010). كما أشكر المدعي العام سيرج براميرتس على إحاطته.

تجدد فرنسا التزامها بمكافحة الإفلات من العقاب والحفاظ على إرث المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. نحن نقدم دعمنا الكامل للآلية، التي يمكنها التعويل على هذا الدعم من مجلس الأمن.

ويجوز للآلية، في ظروف محددة للغاية، مراجعة الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو عن الآلية نفسها. نُحيط علماً ونرحب في هذا الصدد بإجراءات إعادة النظر مؤخراً في قضية نتاكيروتيمانا في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة.

وحيث إنه لم يَعُد هناك أي فارين من العدالة مُتهمين بارتكاب جرائم أساسية من قِبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ونظراً للإنجاز الفعّال لآخر إجراءاتها القضائية، فإن فرنسا تدعم انتقال الآلية إلى مهام متبقية حقيقية.

ترحب فرنسا بالعمل الذي تضطلع به الآلية في سياق مهامها المتبقية العديدة، والتي تشمل الإشراف على تنفيذ الأحكام، وحماية الضحايا والشهود، وتقديم المساعدة للهيئات القضائية الوطنية، وإدارة المحفوظات، والعمل على حفظ الذاكرة.

ونرحب بالجهود المبذولة لتبسيط أنشطة الآلية ونشير بارتياح إلى تعاونها مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية في استعراض آليات عملها. ونرحب أيضاً بنشر الآلية لوثيقة إطارية قابلة للتعديل تحدد مواعيد الإنجاز المتوقعة لكل مهمة من المهام. وينطبق الأمر نفسه على إنشاء فريق عامل مشترك بين الأجهزة، بمبادرة من الرئيسة، لمتابعة القرار 2740 (2024) والتخطيط للأنشطة المقبلة للآلية بطريقة منظمة. وننتظر النتائج بفارغ الصبر ونتطلع إلى التوقعات الخاصة باستكمال جميع أنشطتها وتقديم حلول لنقل المهام.

ويجسد إلقاء القبض على فولجانس كابيشيما قبل عام ونصف العام، بفضل التعاون بين مكتب المدعي العام وسلطات جنوب أفريقيا

وسلطات بلدان أخرى، مثالاً على التعاون الدولي المتسم بالكفاءة والفعالية في مكافحة الإفلات من العقاب.

وتؤكد فرنسا مجدداً التزامها بتعاون الدول مع الآلية وفقاً لالتزاماتها الدولية. ونأسف لأن بعض الشركاء لا يزالون يرفضون القيام بذلك على الرغم من النداءات المتكررة الموجَّهة من الرئيسة والمدعي العام والعديد من الدول الأعضاء داخل المجلس.

أخيراً، تؤكد فرنسا مجدداً التزامها بأعمال إحياء الذكرى التي تشكل عنصراً ضرورياً في عملية المصالحة. ولا يزال يساورنا بالغ القلق إزاء إنكار الجرائم وخطاب الكراهية وتمجيد مرتكبي الإبادة الجماعية ومجرمي الحرب الذين أدانتهم المحاكم الجنائية الدولية بعد إجراءات نزيهة ومستقلة.

أخيراً، أود أن أشكر سيراليون على العمل الممتاز الذي قامت به ضمن الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين التابع للمجلس.

السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): استعرضنا بعناية التقارير نصف السنوية الأخيرة الصادرة عن رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين والمدعي العام فيها. إن عدد الوثائق ضخم وتحوي على عدد كبير من الصفحات ولكن لا يزال العنصر الرئيسي مفقوداً. ولا توجد رؤية شاملة لكيفية تنفيذ تعليمات المجلس الذي أنشأ الآلية لتكون هيكلاً صغيراً ومؤقتاً تماماً، على أن يتقلص عدد موظفيها ومهامها مع مرور الوقت.

وبدلاً من ذلك، وجدنا تأكيدًا غريبًا في التقرير على أن الآلية بحسب ما يُزعم أصبحت ذات طابع متبق حقاً في عام 2023. ونجد أنفسنا مضطرين للإشارة مرة أخرى إلى أن المجلس قد أنشأ الآلية منذ ما يقرب من 15 عاماً بوصفها تحديداً آلية لتصريف الأعمال المتبقية. والسؤال المطروح هو: هل يعني ذلك أن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين قد أخلت أساساً بتعليمات المجلس على مدى 15 سنة المنصرمة؟ نرى أن هذا تحديداً ما أدى إلى استمرار وجود الآلية مع عدد مبالغ فيه من الموظفين وميزانية ضخمة.

ولا شك في أن ما ذُكر في التقرير الأخير من تخفيضات مالية وفي عدد الموظفين خطوات في الاتجاه الصحيح. ولكن من الواضح أن مستوياتها في المرحلة الحالية غير كافية. ولا تحدث هذه التغييرات الانتقائية أساساً أي تغيير ولا تشكل إلا نقطة في بحر. لقد حان الوقت لإجراء استعراض معمق للحالة مع الآلية، مع التركيز على إغلاقها العاجل ونقل المهام المتبقية.

وفي ظل إطار قضائي أجوف تماماً، فإن استمرار وجود الآلية بشكلها الحالي، بميزانية تتخطى 60 مليون دولار، لا يمكن وصفه إلا بالعبث. وقد سبق أن ذكرنا بأن محكمة العدل الدولية، التي تنهال عليها في الوقت الراهن الدعاوى وطلبات الحصول على فتاوى، تدار بميزانية تبلغ نصف ميزانية الآلية، وهو ما نذكّر به المجلس مرة أخرى.

إن موقفنا بشأن الخلفاء الذين سيتكلفون بالمهام المتبقية بعد إغلاق الآلية معروف جيداً. ونعتقد أن وكالات إنفاذ القانون الوطنية قادرة على التعامل مع مهام من قبيل النظر في قضايا انتهاك حرمة المحكمة، وكذلك حماية الضحايا والشهود والإشراف على تنفيذ الأحكام. وأما المهام الأخرى مثل تقديم المساعدة التقنية لهيئات التحقيق الوطنية، فيمكن أن تستوعبها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

ونعرب عن ثقتنا في أن التقرير القادم للأمين العام سيتضمن هذه الخيارات المعقولة والممكنة. وندعو إلى عدم استنفاد الكلمات المحدد عددها في 8 500 كلمة في وصف خيارات غير قابلة للتطبيق بوضوح، بما في ذلك تلك الخيارات المذكورة بالفعل في استراتيجية إغلاق الآلية والتي تعرضت لانتقادات لاذعة في مناسبات متكررة. وتشمل إنشاء آلية جامعة لتصريف الأعمال المتبقية لجميع المحاكم المخصصة. ونلاحظ أن تعليمات المجلس تنص على إغلاق الآلية وليس استبدالها بهياكل جديدة. ولا يمكن الحديث عن نقل مهام الآلية إلى ما يسمى بالمحكمة الجنائية الدولية. فلا علاقة لهذا الهيكل المسيّس، الغارق في الفساد، بالأمم المتحدة ولا بإقامة العدل.

ونود أن نتطرق إلى محاولات الإشادة بما يسمى "إرث" الآلية والمحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة التي سبقتها. فلنوضح ما نعنيه بمصطلح "الإرث".

انقسمت الإجراءات في المحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة إلى فئتين رئيسيتين.

كانت الفئة الأولى – المقتصرة على توجيه الاتهامات – ضد الصرب. وكانت تتبع نهجاً غير مقيد سمح بحدوث انتهاكات إجرائية والإدلاء بشهادة الزور. وإذا وُجدت أي شكوك لا يمكن دحضها في قواعد الإثبات، ولا سيما فيما يتعلق بوجود النية الإجرامية، كان قضاة المحكمة يلجؤون مسبقاً إلى استحداث إجراءات مشبوهة. وكان أحد هذه الإجراءات المستحدثة هو الهيكل القانوني الزائف لمشروع جرامي مشترك.

وأما الفئة الثانية من القضايا – التي تقتصر على التبرئة – فكانت لغير الصرب. وفي هذه القضايا، نجحت المحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة في إخفاء الفظائع التي ارتكبها الخارجون عن القانون الحقيقيون: ناصر أوريتش وأنتي غوتوفينا وراموش هاراديناي وأمثالهم. وقد أشارت قاضية التحقيق السابقة في بريشتينا، القاضية دانيكا مارينكوفيتش، إلى أنها تملك أدلة مستندية على الجرائم الوحشية التي ارتكبها جيش تحرير كوسوفو، لكن المحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة لم تعر اهتماماً لذلك.

ومن المفاجئ أن قضايا الجرائم الوحشية التي ارتكبتها مجموعة من الشخصيات من بين القادة السابقين لما يسمى بكوسوفو والتي كان من المفترض أن تنظر فيها المحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة، تنظر فيها حالياً، لسبب ما، هيئات فرعية. واستناداً إلى هذا وحده، يمكن الاستنتاج بأن المحكمة قد فشلت في المهمة التي حددها لها مجلس الأمن في عام 1993 في القرار 827 (1993)، وهي "مقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة" على أساس مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية، أي من دون مراعاة انتمائهم القومي أو العرقي.

إن التحيز الواضح في ما يسمى "عدالة" المحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة تؤكده إحصاءات بسيطة. فقد حُكم على الصرب بالسجن لمدة مجموعها 904 سنوات، مقابل 171 سنة للكروات و 19 سنة لألبان كوسوفو. وشكل الصرب على نحو تناسبي نسبة 85 في المائة من الإدانات، مقارنة بنسبة 12 في المائة للكروات و 3 في المائة للبوسنيين. وهو ما يمثل خطأ قضائياً متحيزاً على نحو صارخ. وهذا هو "الإرث" المزعوم للمحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة والآلية. ولا عجب في أن قراراتهما لا تحظى بالسلطة القانونية في أي بلد من بلدان المنطقة، كما هو واضح من تقارير المدعي العام للآلية.

وبالمناسبة، كان الشهود في المحاكمات من الفئة "المقتصرة على التبرئة" لغير الصرب يتعرضون للقتل أو الترهيب باطراد، مما يجبر بعض الأفراد على تغيير شهاداتهم. وقد قوبلت جميع أسئلتنا حول عدم التزام مسؤولي المحكمة الدولية ليوغسلافيا بالقانون بأن أشاحوا بأيديهم، إشارة إلى أنهم كانوا غير قادرين على حماية الشهود. لهذا السبب، عندما نرى تقارير محددة للآلية تشيد بأهمية مهمة حماية الشهود، نتذكر أن أولئك الذين كانوا في حاجة حقاً إلى تلك الحماية قد أصبحوا في عداد الأموات. وهذا هو أيضاً إرث المحكمة الدولية ليوغسلافيا والآلية. وقد قُتل أيضاً متهمون من الصرب، بعضهم أثناء عملية اعتقالهم وآخرون عندما كانوا محتجزين. ومحاولات تقديم تلك الحالات على أنها "انتحار" لا تصمد أمام التمحيص.

لقد مضى أكثر من 30 عاماً على إنشاء المحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة. وندعو إلى طي صفحة "إرثها" المخزي ونقل مهام خليفتها، الآلية، إلى وكالات إنفاذ القانون الوطنية. وتستحق مسألة النقل السريع للإشراف على إنفاذ الأحكام إلى الدول التي يحمل الأشخاص المدانون جنسياتها اهتماماً خاصاً. ولا يمكن وصف تنفيذ الآلية لتلك الوظيفة بأنه مُرضٍ. فالدول القائمة بالإنفاذ مستمرة في تجاهل حتى قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، قواعد نيلسون مانديلا، التي تم الاستشهاد بها صراحة في القرار 2740 (2024).

كما نشعر بقلق بالغ إزاء صحة الجنرال الصربي راتكو ملاديتش المحتجز في وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز في لاهاي والذي يتأرجح بين الحياة والموت. ووفقا لأقاربه ومحاميه، فإن حالة ملاديتش خطيرة

للغاية. ومن الصعب عليه التركيز أو إجراء محادثة وهو يقضي معظم وقته شبه نائم وساقه مهددة بالبتر، وهو ما تم تفاديه حتى الآن بفضل تدخل الأطباء الصرب وحدهم. إننا ندعم محامي ملاديتش وأفراد أسرته في نضالهم المستمر من أجل حقه في الحياة والرعاية الطبية. ومن وجهة نظرنا، فإن قرار رئيس الآلية الصادر في 10 أيار/مايو برفض طلب الإفراج المبكر عنه لأسباب إنسانية، أو السماح له بقضاء ما تبقى من مدة عقوبته في صربيا، قرار غير إنساني صراحة. ونشدد على أن معاملة الآلية للسيد ملاديتش تتناقض بشكل صارخ مع النهج الذي اتبعته في قضية فيليسيان كابوغا، حيث راعت الآلية الظروف المحيطة بالحالة الصحية للمتهم وجمدت الإجراءات ونظرت في إمكانية الإفراج عنه من الاحتجاز لأسباب طبية. وندعو الآلية إلى اتخاذ قرار نهائي بنقل الجنرال إلى صربيا لقضاء الفترة المتبقية من عقوبته. وإذا لم يحدث ذلك واتخذت الحالة منعطفا سلبيا، فستتحمل الآلية وقيادتها المسؤولية الكاملة عن ذلك.

في الختام، نود التأكيد على أن المجتمع الدولي لا يستطيع تحمل إنفاق 60 مليون دولار سنوياً على آلية قضائية لا يوجد لديها دعاوى قضائية. ويجب على المجلس اتخاذ قرار مسؤول وضمان استخدام تلك الموارد لأغراض أكثر استحقاقاً. كما أود أن أشير إلى أمر آخر. سمعنا في البيانات التي أدلى بها أعضاء المجلس اليوم عددا كبيرا من التصريحات من الأعضاء حول عدم جواز إعادة كتابة التاريخ وتمجيد المجرمين. ونأمل أن يكون هذا الموقف موقفا ثابتا ومستندا إلى المبادئ وأن يُطبق أيضا، على سبيل المثال، على إعادة كتابة تاريخ الحرب العالمية الثانية وتمجيد النازيين والمتعاونين معهم، كما هو منصوص عليه في محاكمات نورمبرغ.

السيد لي لينلين (الصين) (*تكلم بالصينية*): يسعدني جدا أن أراكم، سيدي الرئيس، تترأسون جلسة اليوم وتشكر الصين الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس على إحاطتيهما ونرحب بممثلي صربيا ورواندا وكرواتيا والبوسنة والهرسك في جلسة اليوم.

في العام الماضي، أنجزت الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين جميع الأنشطة داخل المحكمة في إجراءاتها الجنائية الأساسية. ولا توجد محاكمات أو دعاوى استئناف جارية أو معلقة في القضايا الأساسية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الآلية، وفقا للتكليف الصادر بموجب القرار 2740 (2024)، تصريف أعمالها المتبقية بطريقة منظمة ونفذت بنشاط توصيات الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين ومكتب خدمات الرقابة الداخلية وأحرزت تقدما فعالا. وتود الصين أن تطرح أربع نقاط تتعلق بعمل الآلية في المستقبل.

أولا، يجب أن تلتزم الآلية بوضعها الأصلي بوصفها مؤسسة مبسطة وفعالة. وكما هو متوخى في القرار 1966 (2010)، يجب أن تكون الآلية مؤسسة صغيرة وفعالة ومؤقتة تتقلص وظائفها وحجمها تدريجياً بمرور الوقت. وبالنظر إلى أن العمل ذي الصلة قد دخل الآن بالفعل في مرحلة تصريف الأعمال المتبقية، ينبغي للآلية أن تلتزم بهذا التوجه وأن تواصل تعزيز تنسيقها الداخلي وتحسين تخصيص مواردها ومواصلة تقليص وظائفها وحجمها وتلبية توقعات المجلس بفعالية وتنفيذ ولايتها بما يتماشى مع الحالة الفعلية لأعمالها المتبقية.

ثانيا، إن نقل الوظائف معقول ومشروع في آنٍ واحد. وكما قال المدعي العام براميرتس في إحاطته، فإنه تماشياً مع مبدأ التكامل، تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن تحقيق المساءلة، وإن اختلفت نظمها وممارساتها القضائية، ما دامت تمتثل لمعايير الإجراءات القانونية الواجبة وسيادة القانون. والسلطات القضائية الوطنية في وضع أفضل لمكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق الإنصاف والعدالة. وينبغي للآلية أن تتواصل مع الدول المهتمة بالأمر في أقرب وقت ممكن لضمان النقل السريع لمهام مثل الإشراف على إنفاذ الأحكام والنظر في قضايا انتهاك حرمة المحكمة من قبل الدول الراغبة في ذلك الأمر والقادرة عليه وينبغي لها أن توفر خيارات عملية لتقرير الأمين العام.

ثالثا، هناك فوائد متعددة لحفظ المحفوظات. فمحفوظات الآلية والمحكمتين ليست مجرد إرث تاريخي مهم، بل إنها أيضا أدلة إجرائية حية ومواد تعليمية يجب الحفاظ عليها بشكل صحيح. ونقترح أن تنظر

الآلية في وجهات نظر البلدان المعنية فيما يتعلق بحفظ المحفوظات وأن تقدم معلومات كافية وإسهامات بناءة لتقرير الأمين العام بشأن الجوانب الإدارية وتلك المتعلقة بالميزانية للمحفوظات.

رابعا، من الضروري تعزيز التعاون والجهود المشتركة. فالتعاون الفعال بين الآلية والدول المعنية أمر بالغ الأهمية لتتمكن الآلية من إنجاز عملها بسرعة. وينبغي أن تواصل الآلية تعزيز تواصلها مع جميع الأطراف المعنية وتعزيز الثقة المتبادلة ومراعاة الشواغل المشروعة للأطراف وإيجاد حلول مناسبة لمسائل مثل تبادل الأدلة والمساعدة في الملاحقات القضائية ونقل الأشخاص الذين بُرئت ساحتهم وأُفرج عنهم والعمل مع الأطراف لمكافحة الإفلات من العقاب.

وتدعم الصين إتمام الآلية لولايتها ومهمتها في أقرب وقت ممكن. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر سيراليون، التي تتولى رئاسة الفريق العامل غير الرسمي، ومكتب الشؤون القانونية على عملهما في تنسيق عمل المجلس والآلية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الولايات المتحدة.

أشكر الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس جزيل الشكر على إحاطة اليوم بشأن العمل الجاري الذي تقوم به الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين للنهوض بالمساءلة عن الفظائع المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. ونحن ممتنون للرئيسة غاتي سانتانا على قيادتها ونهنئها على إعادة تعيينها رئيسة للمحكمة، وكذلك على إعادة تعيين المدعي العام براميرتس ورئيس القلم تامبادو في تموز/يوليه.

قبل ما يربو على ثلاثة عقود بقليل، أدرك مجلس الأمن أن الفظائع التي ارتُكبت في يوغوسلافيا السابقة تتطلب ردا من المجتمع الدولي وأنشأ أول محكمة جنائية دولية منذ نورمبرغ وطوكيو لمحاكمة المسؤولين عن تلك الفظائع. وبعد ذلك بعام، أنشأ المجلس محكمة دولية ثانية لمعالجة فظائع الإبادة الجماعية وغيرها من الفظائع في رواندا. وخلال العقود التي تلت ذلك، ساعدت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في استهلال حقبة جديدة لا يكون فيها الوضع الراهن هو الإفلات من العقاب على الفظائع الجماعية ويُعترف فيها بالعدالة كمفتاح للسلام الدائم.

وكما يوضح تقرير الرئيسة غاتي والمدعي العام براميرتس (انظر S/2024/570)، فإن العمل لم ينته بعد. وتواصل الآلية القيام بدور لا غنى عنه في الدعاوى الجارية وتعزيز العدالة في النظم الوطنية وحماية الضحايا والشهود وإنفاذ الأحكام وحفظ سجلات المحاكم وتوعية الجمهور. ومن بين أولويات الآلية مواصلة رصد قضية فيليسيان كابوغا الذي حالت حالته الصحية دون إجراء محاكمة، وكذلك النظر في الاستئناف في قضية نتاكيروتيمانا والإجراءات المتعلقة بنقل فولجانس كاييشيما. ونلاحظ أيضاً أن الآلية تدير سلسلة من القضايا الجارية بشأن انتهاك حرمة المحكمة، تتعلق بعملها في رواندا ويوغوسلافيا السابقة.

وبما أن السلطات الوطنية تتحمل الآن المسؤولية الرئيسية عن التعامل مع تلك الجرائم الفظيعة في ولاياتها القضائية، فإننا نشيد بعمل السيد براميرتس في الاستجابة لطلبات السلطات الوطنية للمساعدة في تعزيز العدالة وفي تقديم الدعم القانوني والاستراتيجي والدعم في مجال الأدلة. وهذا العمل بالغ الأهمية في تحريك القضايا في الأنظمة المحلية. ونعرب عن تقديرنا لزياراته الأخيرة إلى غرب البلقان ورواندا للالتقاء بأصحاب المصلحة ونأمل في رؤية إجراءات ملموسة وتقدم عاجل يضاهيان الاستعداد الذي أعربت عنه السلطات الوطنية لمعالجة القضايا المتبقية. والإجراءات الجارية في فرنسا وبلجيكا وهولندا فيما يتعلق بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ذات الصلة المرتكبة في رواندا هي بمثابة أمثلة ساعدت على ضمان ألا يجد الجناة ملاذا آمنا.

ونعرب عن امتناننا للدول الأعضاء الإحدى عشرة التي تستضيف الأشخاص الذين أدانتهم المحكمتان الجنائيتان. إن دعم إنفاذ الأحكام لا يقدر بثمن بالنسبة لتشغيل الآلية بالكامل. ونعرب أيضا عن قلقنا المستمر بشأن الأشخاص الذين بُرئت ساحتهم أو أُطلق سراحهم ونُقلوا إلى النيجر، والذين يستحقون أماكن آمنة للعيش فيها، حيث تُحترم حقوقهم وحرياتهم. وتحيط الولايات المتحدة علما بالعمل

الجاري الذي تقوم به الآلية لحفظ السجلات المادية والرقمية الضخمة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية وإتاحة الوصول إليها، مع ضمان حماية المعلومات السرية في السجلات. ونظل ملتزمين بدعم هذه الجهود. ونؤيد بقوة عمل الآلية لدعم تبادل المعلومات ونقدر حلقات العمل التي عقدت في أروشا وغرب البلقان والنظر المتروي في توسيع مراكز المعلومات لجعل المعلومات في متناول الجمهور. ونقدر الأولويات التي أعربت عنها الرئيسة غاتي سانتانا، بما في ذلك جهودها المستمرة لتنقيح إطار عمليات لتنجز الآلية عملها المهم.

وتحيط الولايات المتحدة علما كذلك بالجهود التعاونية التي يبذلها كل من الرئيسة غاتي سانتانا ورئيس القلم تامبادو لتبسيط العمليات وتقليل التكرار في مجالات مثل الإشراف على تنفيذ الأحكام وإدارة العلاقات الخارجية. وعلاوة على ذلك، نرحب بالجهود التي تبذلها الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتس والسيد تامبادو للحد من الوجود المؤسسي للآلية، بما في ذلك إغلاق مكتب كيغالي الميداني في شهر آب/أغسطس. وندعو جميع القادة إلى رفض الخطاب القومي وتشويه الحقائق التاريخية، بما في ذلك إنكار الإبادة الجماعية، من أجل المضي قدما نحو المستقبل وإرساء أسس مجتمعات مسالمة ومستقرة.

في الختام، نقدر ونكرم الضحايا والناجين وأحباءهم الذين يجب أن يكونوا في صميم جهودنا لتعزيز العدالة والمساءلة. وستواصل الولايات المتحدة الضغط من أجل تحقيق العدالة باعتبارها أساسا للسلام والاستقرار في مجتمعاتهم.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لوزيرة العدل في صربيا.

السيدة بوبوفيتش (صربيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن باسم جمهورية صربيا فيما يتعلق بالتقرير نصف السنوي عن أعمال الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

وعلى النحو المبين في التقرير نفسه، كان الواقع مختلفا إلى حد كبير عما كان متوخى في القرار الذي أنشأ الآلية (القرار 1966 (2010))، والذي كان القصد منه أن تكون هيكلا صغيرا مؤقتا وكفؤا، تتقلص وظائفه وحجمه بمرور الوقت ويضم عددا قليلا من الموظفين يتناسب مع مهامه المحدودة. ومع اختتام الإجراءات في قضايا الجرائم الأساسية، لم يعد هناك أي مبرر لتوسيع نطاق عمل الآلية بما يتجاوز ما هو ضروري للغاية.

وسأركز في هذا البيان على المسائل الرئيسية التي أثيرت فيما يتعلق بما ورد في تقريري رئيسة الآلية والمدعي العام فيها.

وتتعلق إحدى المسائل التي أثيرت مرة أخرى في تقرير رئيسة الآلية بقضية يوبيتش وراديتا. ونعيد التأكيد على أن تعامل صربيا مع هذه القضية لا يشكل انتهاكا لالتزاماتها الدولية، كما أشارت رئيسة الآلية، بل هو محاولة للتصرف وفقا للقرارين 1966 (2010) و 2740 (2024). وقرار الآلية عدم إحالة هذه القضية إلى جمهورية صربيا يستند إلى استنتاجات لا أساس لها، أُبلغ بها كل من مجلس الأمن والآلية. وتدعم هذه الحقيقة أيضا إفادة الشاهد بشأن الحادث الذي وقع في 29 أيلول/سبتمبر 2021، عندما تعرض الشاهد للاعتداءات اللفظية والتخويف من ممثلي الآلية. ولا علم لنا بأي إجراءات اتخذتها الآلية فيما يتعلق ببدء الإجراءات ضد ممثليها، وهو أمر أثرناه عدة مرات في جلسات مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بقضية يوبيتش وراديتا، يُطرح السؤال عما إذا كانت الآلية قد نظرت حتى في إمكانية الشروع في إجراءات ضد ممثليها فيما يتعلق بأحداث 29 أيلول/سبتمبر 2021 التي تنطوي على اعتداءات لفظية وتخويف لشاهد محتمل. وتعرب جمهورية صربيا مرة أخرى عن استعدادها لتولي الإجراءات في قضية يوبيتش وراديتا وتطلب إلى الآلية أن تحيل القضية بنفس الطريقة التي أحالت بها قضية شيشيلي وآخرين. فتسيير هذه الإجراءات عن طريق السلطات القضائية لجمهورية صربيا يوفر ضمانات كاملة بأن المحاكمة ستجري وفقا لمتطلبات حسن سير العدل، مع الاحترام الكامل للآلية والمراعاة التامة لحقوق الشهود والمتهمين على حد سواء.

و في هذا البيان، نجد أنفسنا مضطرين مرة أخرى إلى التعليق على ممارسة الآلية فيما يتعلق بالإفراج المبكر والمشروط عن الأشخاص المدانين. فقبل أن يتولى القاضي أغيوس دوره كرئيس للآلية، كانت ممارسة الإفراج المبكر تستند إلى أسس قانونية واضحة ومتسقة تكفل المساواة في معاملة الأفراد المدانين. وبما أن الرقابة على تنفيذ العقوبات بالسجن هي إحدى المهام الأساسية للآلية، نعتقد أن الممارسة الجديدة لم تُستحدث حرصا على العدالة – خاصة فيما يتعلق بالأفراد المتقدمين في السن والذين يعانون من مشاكل صحية كبيرة – بل لتوسيع ولاية الآلية. أما رفض الإفراج المبكر أو المشروط فينتهك حق المتهمين في المساواة في المعاملة ويتجاهل قوانين الدول وممارساتها التي يقضي فيها المدانون عقوباتهم. ويبدو أن الشروط الأكثر صرامة للإفراج المبكر والمشروط، على النحو المبين في التقارير السابقة للمدعي العام للآلية، تعزى إلى جهود المدعي العام، على الرغم من أن دور المدعي العام في عملية اتخاذ القرار المتعلق بالإفراج المبكر أو المشروط ينبغي أن يكون محدودا جدا، أي من خلال تقديم المعلومات ذات الصلة بتعاون المدان مع الادعاء.

لدى جمهورية صربيا انتقادات لهذه الممارسة الجديدة، التي تنتهك المبدأ الذي كان الأساس الذي استند إليه جميع الرؤساء السابقين لكل من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية، وهو أن الأفراد في الحالات المماثلة ينبغي معاملتهم معاملة مماثلة. لكن، على الرغم من ذلك، نقدم تأكيدات بأن جميع شروط الإفراج المشروط، التي تقدم صربيا ضمانات بشأنها، ستُحترم احتراما تاما.

وتوجه جمهورية صربيا انتباه مجلس الأمن مرة أخرى إلى أنه لم تعد هناك أي عقبات تحول دون إنفاذ أحكام السجن الصادرة عن المحكمة أو الآلية بحق المدانين داخل جمهورية صربيا. ويشير تقرير رئيسة الآلية إلى أن الآلية لا تزال بحاجة إلى أن تتقدم دول أخرى على استعداد لتنفيذ الأحكام. وخلال هذه الجلسة لمجلس الأمن، نؤكد من جديد استعداد صربيا لإنفاذ أحكام السجن الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو الآلية بحق المدانين في صربيا.

ونعرب عن استعدادنا للدخول في مفاوضات مع ممثلي الآلية لتيسير نقل المدانين إلى جمهورية صربيا لتنفيذ ما تبقى من مدد عقوبة السجن الصادرة بحقهم، تحت إشراف الآلية بطبيعة الحال. وفي التقارير السابقة للآلية، لم يُنظر حتى في إمكانية السماح للمدانين بقضاء مدة عقوبتهم في الدولة التي يحملون جنسيتها. ولئن كان الموقف الذي يقضي بعدم قضاء مدة العقوبة في دول من يوغوسلافيا السابقة يستند إلى تقارير الأمين العام المقدمة عملا بالفقرة 2 من القرار 808 (1993)، الذي اتُخذ في عام 1993، فإننا نعتقد أن الظروف قد تغيرت تغيرا كبيرا منذ ذلك الحين.

وإذ أن الملاحقة القضائية لجرائم الحرب أصبحت الآن من اختصاص النظم القضائية الوطنية حصرا، فلا نرى سببا لمنع تنفيذ أحكام السجن في جمهورية صربيا، على الأقل بالنسبة لبعض الأفراد، مما يسمح لهم بقضاء مدة عقوباتهم في بلد جنسيتهم. وسيكون ذلك بالطبع تحت إشراف الآلية وسلطتها الكاملة فيما يتعلق بأمور مثل الإفراج المبكر والمشروط. ومن شأن هذا النهج أن يقلل من التكاليف، ويخفف العبء عن أسر الأفراد المدانين، ويوفر الرعاية الصحية الكافية لهم، ويهيئ الظروف الملائمة لإعادة تأهيلهم بشكل مناسب، ويعزز في نهاية المطاف دور الآلية باعتبارها سلطة دولية. لقد قدمت وزارة العدل في الفترة الأخيرة عدة طلبات إلى رئيسة المحكمة بشأن ظروف قضاء العقوبات بالسجن في بعض الدول، ولكنها لم تتلق ردا مناسبا.

ينتقد الادعاء العام في تقريره مراراً وتكراراً تصرفات صربيا فيما يتعلق بالملاحقة القضائية للجرائم التي ارتكبت على أراضي يوغوسلافيا السابقة. ويذكر المدعي العام، من بين أمور أخرى، أن عدد الملاحقات القضائية التي بدأت على مدى السنوات الثماني الماضية كان منخفضًا، حيث صدرت لوائح الاتهام في الغالب ضد الجناة المباشرين من الرتب الدنيا. ويصر الادعاء العام على محاكمة المشتبه بهم من الرتب العليا والمتوسطة حصريًا. وفي صربيا، تحرك الإجراءات الجنائية ضد الجناة إذا كان هناك اشتباه معقول في ارتكابهم جريمة، بغض النظر عن المنصب الذي كانوا يشغلونه وقت ارتكابها. ويكشف الادعاء العام

من خلال تقريره عن سياسته في الادعاء العام، وهي سياسة التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول، ولا سيما أنظمتها القضائية. ويذكر التقرير أنه لا يزال هناك الكثير الذي يجب القيام به لتقديم المشتبه بهم من الرتب العليا والمتوسطة، الذين عملوا مع كبار مجرمي الحرب الذين حوكموا وأدينوا من قبل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، إلى العدالة.

ومن الواضح أن سياسة الادعاء العام تهدف إلى تعزيز أحكام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية من خلال التركيز لا على محاكمة الجناة المباشرين بل على الذين كانوا تابعين بشكل ما للأفراد الذين سبق أن أدانتهم المحكمة. وللأسف، يبدو أن تلك السياسة لا تطبق إلا على صربيا، في حين أن الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصرب لا يزال مؤكداً في ممارسة المحاكم الوطنية وفي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية. ذلك ما أقرّ به المدعي العام، على سبيل المثال، عند حديثه عن كرواتيا. فلم يحصل الضحايا الكرواتيون على أي عدالة ذات مغزى، في حين لا يزال الجناة الكروات يتمتعون بالإفلات من العقاب.

وبعد الانتهاء من القضية النهائية أمام فرع الآلية في لاهاي، نتوقع ونلتزم بتحقيق التعاون الفعال بين صربيا والآلية، على النحو المحدد في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ونحن على ثقة بأن المهام المتبقية للآلية لن تكون أداة سياسية. وكذلك نتوقع من الآلية، في إطار التعاون الكامل مع صربيا والدول الأخرى في المنطقة، أن تتصرف وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة بين الدول والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول. وتتعلق إحدى المسائل التي يتناولها الادعاء بشكل غير مباشر فقط، فيما يتعلق بتصرفات كرواتيا، باستخدام سياسات الادعاء إما لتبرير أو تعزيز الأهداف الوطنية، أو لممارسة ضغط إضافي على صربيا إما لإجبار الصرب على الهجرة من كرواتيا أو لمنع عودتهم. وعندما تصدر لوائح الاتهام وإجراء التحقيقات، يجب ألا ينحصر الهدف في معاقبة المذنبين، بل ترك الذين لا يوجد أساس لمقاضاتهم يعيشون في سلام. إن عملية الاختيار القائمة على المعايير العرقية فقط غير مقبولة. وفي كرواتيا، غالبية المتهمين من الصرب، وغالبًا ما تُجرى المحاكمات غيابيًا، في حين أن مفهوم الحرب الوطنية ينفي الجرائم المرتكبة ضد الصرب.

ويوجد وضع مماثل في البوسنة والهرسك. فهناك مثال حديث يسلط الضوء على تقاعس الآلية، حتى عندما يتعلق الأمر بأفراد أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. فقد تلقى ميلان مارتيتش، الذي أدانته المحكمة ويقضي حاليًا عقوبة السجن لمدة 35 عامًا، طلبًا من كرواتيا بدفع رسوم المحكمة في قضية حوكم فيها غيابيًا. وعلى الرغم من حقيقة أنه كان في السجن، تابعت كرواتيا القضية، إما بموافقة الآلية أو بعدم اكتراثها التام. غير أن لدى الآلية الوسائل اللازمة لمنع الحالات التي يتعرض فيها المدانون من قبلها للمزيد من الإجراءات القانونية.

على الرغم من الجهود المكثفة التي تبذلها السلطات القضائية الصربية لمحاكمة الأفراد المشتبه في ارتكابهم انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، يزعم الادعاء أن التوقعات لم تتحقق بل ويقدم معلومات غير دقيقة أو غير كاملة. وفي هذا السياق، ذُكرت حالات مثل حالات نوفاك دوكيتش وميركو فروتشينيتش وميلومير سافتشيتش وميلينكو زيفانوفيتش. وأشعر بأنني مضطر لتناول كل واحدة من هذه القضايا، لأنها لا تتماشى مع تقرير المدعي العام. ففيما يتعلق بنوفاك دوكيتش، لا تزال عملية الاعتراف بقرار المحكمة الأجنبية وإنفاذه في جمهورية صربيا جارية. وطلبت المحكمة العليا في بلغراد ملفات القضية من البوسنة والهرسك من أجل تحديد ما إذا كانت محاكمة عادلة قد أجريت. وحتى الآن، لم تقدم البوسنة والهرسك الوثائق المطلوبة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحالة الصحية لدوكيتش من السوء بأن قررت لجنة خبراء في تشرين الثاني/نوفمبر أنه غير قادر على متابعة المحاكمة. وفيما يتعلق بميلومير سافتشيتش، باشر المدعي العام لجرائم الحرب في جمهورية صربيا قضية هي حاليًا في مرحلة ما قبل التحقيق. وبالتالي لا يمكن استنتاج أنه بمجيئه إلى

صربيا قد تجنب الملاحقة القضائية. وفيما يتعلق بالقضية المرفوعة ضد ميلينكو زيفانوفيتش، التي ذكرها المدعي العام أيضًا في التقرير، فقد بدأت الإجراءات في عام 2021 وهي الآن في المرحلة النهائية، وتحديدًا إعداد المرافعات الختامية.

وينتقد المدعي العام صربيا لمنحها الجنسية لأفراد مشتبه في ارتكابهم جرائم حرب، مدعياً أن ذلك يشكك في التزام صربيا بجرائم الحرب والعدالة وسيادة القانون والتعاون القضائي الإقليمي. وتلك التصريحات لا يمكن أن تمر من دون رد. فيمكن لأي شخص يستوفي الشروط القانونية الحصول على الجنسية الصربية، بغض النظر عن وضع المشتبه به. وفي النهاية، يتمتع المشتبه به بافتراض البراءة. ولا يمنح الحصول على الجنسية الصربية حصانة من الملاحقة الجنائية. ويتمتع هؤلاء الأفراد في صربيا بالحق الكامل في محاكمة عادلة، ومن واجب المدعي العام الشروع في الإجراءات إذا كان هناك اشتباه معقول في ارتكاب فعل إجرامي.

وبغية ضمان تحقيق العدالة، نرجو من المدعي العام أن يتفضل بتقديم معلومات أكثر موضوعية إلى مجلس الأمن في التقارير المقبلة بشأن حالة قضايا محددة في جمهورية صربيا. وعلاوة على ذلك، نحث المدعي العام على الامتثال للولاية الموكلة إليه والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وعلى وجه الخصوص، لا يمكننا قبول الانتقادات المتعلقة بمحاكمة الجناة المباشرين.

ويتناول المدعي العام قضايا ما يسمى بتمجيد مجرمي الحرب وإنكار الجرائم ورفض الوقائع التي أثبتتها أحكام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بطريقة سطحية جدا. وهو محق تمامًا عندما يقول أن قبول حقيقة الماضي القريب هو أساس المصالحة والتئام الجراح بين الطوائف في يوغوسلافيا السابقة. وللأسف، لا تنعكس تلك الحقيقة دائمًا في أحكام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية. ولا يزال هناك العديد من الحقائق، سواء فيما يتعلق بطبيعة النزاع في يوغوسلافيا السابقة أو غيرها من المسائل القانونية والجنائية الدولية، محل نزاع. فالقضاء في صربيا مستقل، وفي النظم القانونية الوطنية القائمة على سيادة القانون لا توجد وقائع ثابتة مسبقاً من الآلية أو المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويُسمح في مجتمع ديمقراطي، بالنقد السياسي والأكاديمي المتخصص للهيئات القضائية الوطنية والدولية على حد سواء، من دون التشكيك في صحة هذه القرارات.

والمدعي العام محق في أن قبول الحقيقة حول الماضي القريب هو أساس المصالحة. لكن للأسف، لم يتحقق السعي وراء الحقيقة في العقود السابقة، ما أدى إلى تعزيز سياسة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصرب وتمجيد تلك الأعمال الإجرامية. وفي الوقت الذي تتعرض فيه صربيا والصرب في جمهورية صربسكا للانتقاد في كثير من الأحيان، فإن الشوارع والمؤسسات تحمل أسماء أفراد ذوي تاريخ إجرامي مسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد الصرب. ففي كرواتيا، على سبيل المثال، هناك مطار يحمل اسم فرانيو توجيمان، وهو شخص معروف بتصريحاته بأن الضربات التي تلقاها الصرب يجب أن تكون كافية للتخلص منهم عمليًا بشكل تام، وأن المشكلة الصربية في كرواتيا قد حلت، حيث لم يعد مسموحًا ببقاء أكثر من 5% من الصرب. وليس لدينا علم بأي رد من مكتب المدعي العام بخصوص ذلك.

وفيما يتعلق بالجزء الخاص بقضية سريبرينتسا وإعلان سريبرينتسا، فإنه يتعلق في المقام الأول بمحاولة فاشلة لإلقاء الذنب والمسؤولية على صربيا والصرب، ما يوحي بأن المدانين في عمليات قضائية انتقائية هم فقط من يمكن اعتبارهم مجرمين. على سبيل المثال، إذا لم يُلاحق قضائياً أفراد مثل عزت بيغوفيتش وتوجيمان، فإنه يُسمح بتمجيدهم.

وعلاوة على ذلك، لا يشير القرار سوى إلى الأحكام الصادرة ضد قيادة جمهورية صربسكا، في حين لم تُذكَر الأحكام الحاسمة في القضايا المتعلقة بسريبرينتسا. وهذا يعطي صورة عن تنفيذ سياسة القيادة المسلمة في البوسنة والهرسك التي يبدو للأسف أن المدعي العام يتبناها أيضاً على الرغم من أن التصرف بحيادية هو السلوك المتوقع. ولا تتجنب صربيا إجراء مناقشة شاملة للمسائل المتعلقة بجيب سريبرينتسا خلال حرب 1992–1995، ولكنها ستعارض دائماً تشويه

الحقيقة حول الأحداث الواقعة في تلك الفترة أو إخفاءها المتعمد. ولا نختلف على وقوع جريمة خطيرة بعد سقوط سريبرينتسا في تموز/يوليه 1995. بيد أنه لا تزال هناك أمور كثيرة مثيرة للجدل ولم يجر التحقيق أو إعادة النظر بالكامل في جميع الحقائق.

علاوة على ذلك، لا يمكن عزل جريمة واحدة وإخراجها من سياقها. ففي المنطقة نفسها، عانى العديد من الصرب وأُعدموا بطريقة وحشية للغاية وكوفئ قائدهم ناصر أوريتش بالبراءة. وتوجد أدلة كثيرة، في العديد من القضايا المتعلقة بسريبرينتسا التي أدين فيها الصرب، على الجرائم المرتكبة تحت قيادة ناصر أوريتش وإشرافه والتي يبدو أنها أكثر بكثير مما قدمه المدعي العام في القضية المرفوعة ضده. وتشكل أحكام البراءة أيضاً جزءاً من إرث الآلية التي عززت سياسة الإفلات من العقاب مثل أحكام البراءة التي صدرت بحق هاراديناي على إثر ارتكابه جرائم خطيرة في كوسوفو وميتوهيا وبحق ناصر أوريتش لارتكابه جرائم خطيرة في بودريني وبحق أنتي غوتوفينا بسبب ارتكابه جرائم خطيرة في كرواتيا الحالية.

في الختام، ستواصل جمهورية صربيا دعم مبادئ العدالة والقانون الدولي. ونتوقع أن توائم الآلية عملها في المستقبل مع الولاية التي أسندها مجلس الأمن إليها وأن يُنظر أخيراً في الاعتراضات التي أثرناها خلال جلسات المجلس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد روماوسيو (رواندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب رواندا عن تقديرها لإتاحة الفرصة لها للمشاركة في هذه الجلسة التي يعقدها مجلس الأمن بشأن التقرير المرحلي الخامس والعشرين للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ونشكر الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام سيرج براميرتس على إحاطتيهما المفصلتين، وكذلك أعضاء المجلس على بياناتهم. ونرحب أيضاً بمشاركة معالي وزيرة العدل في صربيا في جلسة اليوم وكذلك ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا.

أحيت رواندا هذا العام الذكرى الثلاثين للإبادة الجماعية التي وقعت في عام 1994 ضد التوتسي والتي راح ضحيتها أكثر من مليون شخص على نحو مأساوي في غضون 100 يوم فقط. ويظل ذلك فصلاً محورياً في تاريخ بلدنا وتجربة عميقة لشعبنا. ولا تزال رواندا مصممة على دعمها لمهمة الآلية في إقامة العدل وتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة خلال الإبادة الجماعية، وهي البلد الذي تأثر مباشرة بالفظائع التي أدت إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا التي تحولت إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

ونشيد بالجهود الحثيثة التي تبذلها الآلية للتعجيل بإجراءات المحاكمة والاستئناف وتعاونها مع السلطات القضائية الوطنية لمقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية في رواندا. ونعرب عن تقديرنا الخاص للتعاون الجيد بين حكومة رواندا والمحكمة، ومكتب المدعي العام ورئيس القلم بصفتهما قائمين على إدارة الآلية، وهو تعاون قوي جداً. ونثني بوجه خاص على المدعي العام لجهوده المبذولة في تعقب ومساءلة جميع الهاربين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم.

وعلى الرغم من أن أكثر النتائج المرجوة كانت ستتمثل في محاسبة جميع الهاربين قبل وفاتهم، فإننا مع ذلك نقدّر جهود المدعي العام والتمكن من تحديد مكانهم وهويتهم جميعاً ومعرفة مصيرهم، وهو ما يساعد نوعاً ما ضحايا الإبادة الجماعية والناجين منها على طي الصفحة.

وبينما تنتقل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين إلى مرحلتها التالية، تشدد رواندا على أهمية التعاون المستمر لنقل الخبرات والأدوات والمعارف المؤسسية القيّمة المتراكمة على مر السنين، وبالتالي تعزيز القدرات القضائية الوطنية. ونكرر دعوتنا القائمة منذ زمن طويل إلى نقل محفوظات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية إلى رواندا. وتكتسي تلك المحفوظات أهمية تاريخية كبيرة لاحتوائها على عقود من الشهادات والسجلات والأدلة التي تشكل نقطة تحول في تاريخ رواندا لما بعد الإبادة الجماعية. وتظل رواندا ملتزمة التزاماً راسخاً بتولي الإشراف على المحفوظات وضمان إمكانية الوصول إليها وسريتها وإدارتها وفقاً لأفضل المعايير والممارسات

الدولية بالشراكة مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء الأخرى. وتعرب رواندا عن استعدادها التام لتوفير الموارد اللازمة لإدارتها على نحو آمن وفعال، بما يضمن الحد الأدنى من الآثار المترتبة بالنسبة للأمم المتحدة من حيث التكلفة أو انعدامها.

وستتضم هذه المحفوظات إلى ملايين المحفوظات الخاصة بمحاكم الغاكاكا المحفوظة بدقة والتي لا تزال تشكل مركزاً حيوياً للعدالة والذاكرة تحت إشراف رواندا، بما في ذلك من خلال الرقمنة. وشيدت رواندا بنية تحتية متطورة لمحفوظات الغاكاكا وضمنت رقمنتها بالكامل. وتضم ملايين الصفحات من الوثائق والأدلة والشهادات والأحكام التي جرت رقمنتها بالكامل ووضعها في منشأة على أحدث طراز حقا في كيغالي. ولا يمكن إنكار خبرتنا وارتباطنا التاريخي والتزامنا بهذه المسؤولية. ونحث مجلس الأمن على إيلاء طلبنا ما يستحقه من اهتمام بالغ لأنه يلغي أي آثار مترتبة في الميزانية بالنسبة للأمم المتحدة والدول الأعضاء، مع ضمان الإشراف الأكفأ على المحفوظات لصالح الأجيال القادمة.

وفيما يتعلق بإنفاذ الأحكام، تعرب رواندا عن استعدادها للمساهمة في إيجاد حلول لإنفاذ الأحكام مع بدء تصفية الآلية. وإذا قرر مجلس الأمن إرسال قضايا إلى رواندا وعهد إلينا بالإنفاذ كما فعلت دول أعضاء أخرى، فإن رواندا تؤكد مجدداً التزامها بإنفاذ تلك الأحكام وفقا للمعايير الدولية. وتتولى رواندا بالفعل إنفاذ الأحكام الصادرة بحق المدانين السيراليونيين والذين أحالتهم الآلية. وهناك بالفعل قضايا أحالتها الآلية إلى رواندا وتُدار وفق أفضل الممارسات بالتعاون مع الآلية. ونحن على استعداد لمواصلة هذا الدور وضمان تنفيذ الأحكام في امتثال تام للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ولا تزال رواندا أيضاً ملتزمة بعودة الأفراد الذين بُرّئت ساحتهم أو أُفرج عنهم وإعادة إدماجهم. وفي حالة الأشخاص الذين بُرئت ساحتهم والموجودين حالياً في النيجر، تكرر رواندا موقفها الثابت بأن هؤلاء الأفراد مواطنون أحرار ومرحب بعودتهم إلى رواندا. وأود أن أؤكد هنا أن دستور رواندا يضمن عدم فقدان أي رواندي مولود في رواندا لجنسيته أبداً مهما كانت الظروف التي يجد نفسه فيها. لذلك فإن هؤلاء الأشخاص قد أدينوا وقضوا مدة عقوبتهم وهم مواطنون روانديون أحرار ولا يوجد سبب يجعلهم عديمي الجنسية. إنهم موضع ترحيب في رواندا في أي وقت. ولا توجد حاجة لأن تستمر الدول الأعضاء في إنفاق الموارد عليهم في حين أنهم مواطنون أحرار ينبغي أن يتمتعوا بحقوق المواطنة الكاملة بصفتهم روانديين.

وإذا اختار هؤلاء الأفراد العودة إلى رواندا، فلن يكونوا أول الروانديين العائدين إلى رواندا بعد تبرئتهم أو بعد إنهائهم مدة عقوبتهم. ويعيش مئات الآلاف من المدانين السابقين بالإبادة الجماعية الآن بسلام جنباً إلى جنب مع الناجين من الإبادة الجماعية، مما يشهد على نجاح الجهود المبذولة لتحقيق الوحدة والمصالحة في رواندا. وقد أحالت المحكمة العديد من القضايا إلى رواندا لإجراء المحاكمة والتنفيذ اللاحق للأحكام، كما تواصل رواندا تقديم مسار لإعادة إدماج أولئك الأفراد الذين أتموا مدة عقوبتهم أو بُرئت ساحتهم.

وفيما يتعلق بإنكار الإبادة الجماعية، فقد وجهت الآلية ورواندا انتباه المجلس إلى هذه المسألة التي لا تزال تقوض المصالحة والتعافي والعملية القضائية وخاصة تسليم الهاربين من مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية. وقد تعاون الهاربون وشبكاتهم مع بعض المنابر الإعلامية الغربية لتشويه الحقائق المحيطة بالإبادة الجماعية التي ارتُكبت ضد التوتسي في عام 1994 وقرارات المحكمة، مما يؤدي إلى الاستهانة بجسامة جرائم الإبادة الجماعية. لم يقتصر أثر ذلك الإنكار على الضحايا والناجين ومن تبعهم من الأجيال فحسب، بل تعداه ليقف حجر عثرة في طريق العدالة المنشودة والمصالحة المرتقبة. نحث المجلس على إدانة إنكار الإبادة الجماعية بأشد العبارات الممكنة.

يُعد التمويل الكافي للآلية ضرورياً في هذا المنعطف الحاسم لضمان كفاءتها التشغيلية وإنجاز المهام المنوطة بها. وندعو الدول الأعضاء إلى دعم متطلبات ميزانية الآلية لتمكينها من أداء مسؤولياتها بفعالية. تؤيد رواندا بشكل تام الميزانية المقترحة للآلية لعام 2025، إدراكاً منها بأن الدعم المالي الوافي لا غنى عنه لتحقيق أهدافها المنشودة.

وفي الختام، تُشيد رواندا بالتقدم الذي أحرزته الآلية وتُرحب بمرحلة انتقالها المسؤول. ونحث مجلس الأمن والآلية على مراعاة مقترحات رواندا فيما يتعلق بنقل المحفوظات وإنفاذ الأحكام وعودة الأشخاص الذين تمت تبرئتهم وتعزيز التعاون الدولي بشأن اعتقال الهاربين. هذه التدابير ضرورية للحفاظ على نزاهة العدالة الدولية ولتكريم ضحايا الإبادة الجماعية والناجين منها ضد التوتسي في عام 1994.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك.

السيد لاغومجيا (البوسنة والهرسك) (*تكلم بالإنكليزية*): نتمنى لكم، السيد الرئيس، رئاسة ناجحة للمجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر.

أود أن أشكر رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضية غاتي سانتانا، ورئيس هيئة الادعاء، السيد سيرج براميرتس، على إحاطتيهما والمستجدات التي قدماها اليوم. ونحيط علمًا بالتقييمات والتقارير المرحلية الخاصة بكل منهما بشأن عملهما، والتي قُدمت قبل هذه الجلسة (انظر S/2024/570).

كما أشارت القاضية غاتي سانتانا بحق في إحدى بياناتها السابقة، فإن مسيرة العدالة لا تنتهي بمجرد صدور الحكم النهائي (انظر الوثيقة S/PV.9651). وفي حين أن العبء الرئيسي في تحقيق العدالة لضحايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ارتُكبت في يوغوسلافيا السابقة ورواندا يقع الآن بشكل أساسي على عاتق المحاكمات الوطنية، إلا أن عمل الآلية – حتى في مرحلة تقليص مهامها – يظل ضرورياً لتحقيق السلام والعدالة والمصالحة من خلال تضميد الجراح.

ونواصل تقديم دعمنا لعمل الآلية المستمر، وخاصة تلك المهام الضرورية لاكتمال المسيرة بأكملها مع الحفاظ على مصداقيتها وإرثها وصونهما على النحو الأمثل. ونحن نرى أن استمرار مشاركتها في إنفاذ الأحكام ومسألة المحفوظات أمر ضروري، ولكن الأهم من ذلك أننا نواصل الاعتماد على الآلية في تقديم المزيد من المساعدة في المحاكمات الوطنية.

في هذا السياق، عُقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدة اجتماعات بين مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك وممثلي الآلية، وكذلك مع مكاتب المدعين العامين من بلدان المنطقة. نواصل السعي لإيجاد حلول للتراكم الملحوظ في القضايا وتحديات التعاون الإقليمي، فضلاً عن سُبل تعزيز آليات التعاون.

نحن نقدر المناقشات والمشاورات العملية المنتظمة بين مكتب المدعي العام ومكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك، ونرى أن دعم المكتب ضروري لضمان تحقيق العدالة لجميع ضحايا الجرائم المرتكبة في البوسنة والهرسك. ويقدم مكتب المدعي العام باستمرار المساعدة المباشرة في القضايا إلى مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك ويستجيب لعدد كبير من طلبات المساعدة.

ولا نزال ملتزمين بواجباتنا في إطار هذا المسعى عاقدين العزم ليس فقط على كشف الحقيقة وإحقاق العدالة المستحقة عن الجرائم التي ارتُكبت في البوسنة والهرسك، بل وعلى صون هذا المسار أيضاً. ولهذا السبب تكتسي مسألة المحفوظات نفس القدر من الأهمية. إن النجاح في الحفاظ على السجلات السمعية والبصرية والمكتوبة يتجاوز مجرد الوجود المادي للشهادات والأدلة على الجرائم المرتكبة. ربما تكون قيمتها للإجراءات القضائية السابقة قد استنفدت، إلا أن لها قيمة دائمة للأغراض التعليمية والتاريخية والبحثية المستقبلية.

ونُحيط علماً بالتوصل إلى اتفاقات بشأن خطوات ملموسة للمضي قدماً في إطار آليات التعاون، بما في ذلك ما يتعلق بنقل القضايا التي تشمل متهمين ومشتبه بهم غير متاحين من البوسنة والهرسك إلى بلدان أخرى في المنطقة. ما زلنا ننتظر أن نرى تلك الاتفاقات تؤتي ثمارها، إذ إن سجل الملاحقة القضائية لمرتكبي جرائم الحرب في بعض بلدان المنطقة لا يرقى إلى المستوى المطلوب.

ولتحقيق العدالة وتعزيز التعاون الإقليمي والمصالحة، نحتاج إلى ما هو أكثر بكثير من مجرد تأكيدات جوفاء بشأن الالتزام بقبول تلك القضايا وتجهيزها. والحقيقة أن غياب المشتبه بهم له أسبابه المعروفة. إنهم يتمتعون بالحماية والرعاية ويُحتفى بهم ويُكافأون ويُكرَّمون على

الجرائم التي ارتكبوها في البوسنة والهرسك. جرائمهم تُنكر، بينما يتجرع الضحايا وذووهم مرارة الإذلال كل يوم على مدى الـ 30 عام الماضية. وها هم نوفاك دوكيتش وميركو فروشينيتش وميلومير سافتشيتش – وما هم إلا نماذج قليلة – ينعمون بحرية مطلقة في صربيا.

وكأن هذا لا يكفي، فما زال إنكار الجرائم وتحريف التاريخ وتمجيد مجرمي الحرب يتصاعد يوماً بعد يوم. أهذا هو الالتزام بتحقيق العدالة الذي تتشدق به صربيا هنا اليوم؟ ماذا عن علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي أو المصالحة؟ لا سبيل لتحقيق المصالحة إلا بإقامة العدل والمحاسبة. ما فتئت جارتنا صربيا – وللأسف – تُهدر الفرصة تلو الأخرى لمصارحة نفسها بماضيها ومد يد المصالحة الصادقة لجيرانها. كان ينبغي أن يكون اعتماد الجمعية العامة للقرار الذي يهدف إلى تكريم الضحايا والإقرار رسمياً بالأحكام القضائية (القرار 282/78) فرصة للعمل المشترك، لا منبراً للنعرات القومية وتحريف التاريخ.

نعلم جميعا أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد أقرت بأن ما حدث في سريبرينتسا كان إبادة جماعية. ومع ذلك، ها نحن نسمع اليوم، في هذه القاعة، من يصف ما جرى في سريبرينتسا بمجرد "أحداث" – متجنباً حتى وصفها بـ "جرائم فظيعة". إنها لم تكن حادثاً عرضياً يمر مرور الكرام. بل هي إبادة جماعية – هكذا قضى الحكم النهائي في لاهاي

عندما واجهنا اعترافاً شخصياً آخر بالذنب – وسأكتفي هذه المرة بذكر مثال راديسلاف كرستيتش، أحد الأشخاص الثلاثة الذين أُدينوا بارتكاب إبادة جماعية في سريبرينتسا – وحتى دون أن يُبدي استعداداً لمساعدة المحكمة في الكشف عن مواقع رفات الضحايا المتبقية، في سياق التماسه الإفراج المبكر، كان رد صربيا وجمهورية صربسكا أبلغ دلالة. وعمومًا، قوبل الأمر بصمت مريب وتجاهل مقصود. لا أعتد هنا برد فعل فويسلاف شيشيلي، وهو مجرم حرب آخر، حين قال إن كرستيتش، عوضاً عن أن يُنهي حياته بيده أو يصمد حتى النهاية ويموت موتة مشرفة، قد ارتكب خيانة عظمى مقابل عام أو عامين يقضيهما طليقاً منبوذا وخائنا.

أعضاء المجلس سيعذروننا إن انعدمت ثقتنا تماماً في رغبة صربيا واستعدادها ونيتها للوفاء أخيراً، ليس فقط بالتزاماتها الدولية، بل وبواجباتها الأخلاقية، وملاحقة الموجودين على أراضيها ممن يُشتبه في ارتكابهم أخطر الجرائم الدولية. المصالحة رهينة بتحقق المحاسبة والعدالة.

نحيي كل عام ذكرى سنوية مؤلمة: وهي محرقة اليهود. وكويبوكا؛ سريبرينتسا. إننا نأسف حقًا أن كل تلك الدروس لم تُجدِ نفعاً في منع تكرار الألم والمعاناة والموت بسبب مستويات لا يمكن تصورها من القسوة التي يمكن لإنسان أن يُلحقها بإنسان آخر. نحن نأسف حقًا أنه – على الأقل في هذه الحالة – وعقب 30 عامًا، لا يزال القتل مستمرا لا بالسلاح بل بالكلمات. إن المسؤولين، بإنكارهم وتجردهم من أي ندم وإصرارهم على تجنب الحقيقة، إنما يقتلون فرصة لوأد ماضٍ مؤلم ومروع من أجل بناء مستقبل من العلاقات السليمة والثقة والتعاون.

وبغض النظر عن الدوافع الحقيقية لرسالة كرستيتش وعن كونه في موقع فريد يتيح له ترجمة كلمات ندمه إلى فعال أكثر جدية وقيمة وتقديم معلومات أكثر قيمة وواقعية، دعونا نتمعن في جزء من رسالته، إذ يقول:

> "أودّ أن تصل كلماتي وتجد صداها لدى الشباب الذين يعيشون اليوم في المناطق التي كانت يوما ما تسمى يوغوسلافيا. أتمنى من الذين سيعيشون هناك بعد رحيلي بزمن مديد – إذا ما وجدت الكلمات طريقها إليهم بطريقة ما – أن يتوقفوا ويتأملوا قائلين: لا لن يتكرر ذلك بعد الآن. كفى حروبا وكفى موتا لأن شخصًا ما يعتنق ديناً مختلفاً، أو ينتمي لأمة أخرى، أو يؤمن بمعتقدات مغايرة. لا للإبادة الجماعية بعد اليوم."

وإذا كان لنا أن نعلق على تلك الطلبات للإفراج المبكر من عقوبة السجن التي فرضتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية داخل تلك الأراضي، فحسبنا التذكير بنمط تلك القضايا حيث يتجول المتهمون والمدانون الآن أحراراً في صربيا: رادوفان كاراديتش؛ ومومتشيلو ماندیتش؛ ونوفاك دوكيتش؛ وميركو فروشينيتش؛ وميلومير سافتشيتش – والقائمة تطول ولا تنتهي، ولن أواصل سردها.

فلنأمل أن تُترجم تلك الكلمات التي سمعناها من الجنرال كرستيتش إلى أفعال وأن يساعد بالفعل المدعي العام براميرتس الذي ذكر أن 12 000 شخص لا يزالون في عداد المفقودين من أصل 42 000 شخص. ويمكنه المساعدة بتحديد أماكن دفن بعض هؤلاء الأشخاص البالغ عددهم 12 000 شخص في مقابر مجهولة.

لقد كان المجلس قبل 30 عامًا مبتكراً وشجاعًا في اتخاذ خطوات غير مسبوقة غيّرت إلى الأبد مشهد العدالة الدولية ومكّنت من النهوض بالقانون الدولي من خلال مجموعة كبيرة من الاجتهادات القضائية بشأن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ولا مجال للتراجع عن تلك اللحظة الحاسمة في مسار العدالة ولا يمكن إيقاف مضيه قدما. ويجب أن نقف بحزم وأن نمنع تشويهه على الرغم من المحاولات المخزية جدا في هذا الصدد، وذلك نظرا لأنه – وسأختتم حديثي بهذا – في هذه اللحظة تحديدا، تكمن في صلب جميع المسائل تقريبًا المدرجة في جدول أعمال المجلس انتهاكات جسيمة ضد الحياة البشرية. وتتوجه أنظار النساء والأطفال والأبرياء إلى هذه القاعة على أمل الحصول على الحماية والنجاة وتحقيق العدالة. ويقع على عاتق أعضاء المجلس عبء الوفاء بالتزاماتهم وتعهداتهم وواجباتهم وليس تقويضها. وقد لا يلقى ذلك آذانا صاغية لدى البعض. ولكنني شعرت بأنني ملزم بأن أشير إلى ذلك لأن معظم المشاركين في جلسة اليوم يتشاطرون هذا الرأي، مع العلم أن الكثيرين منا يهتمون بمستقبل عمل الآلية باعتبارها لبنة أخرى في جدار القانون الدولي، وكذلك مجمل المؤسسات القضائية والمحاكم التي أنشأتها الأمم المتحدة في هذا المبنى تحديدا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضية غاتي سانتانا، والمدعي العام براميرتس على تقريرهما (انظر S/2024/570) وعلى إحاطتَيهما اليوم.

تود كرواتيا أن تؤكد مجددا دعمها القوي للعمل الذي تقوم به حاليا الآلية في سياق إنجاز عملياتها المتبقية وفقا للقرار 2740 (2024). وتدعم كرواتيا بقوة الجهود التي تبذلها الآلية للحفاظ على إرث المحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونرى أن هذه الجهود حاسمة في تحفيز المساعي الجماعية لأصحاب المصلحة الإقليميين التي تشتد الحاجة إليها لمواجهة النزعة التحريفية وإنكار الإبادة الجماعية وتمجيد مجرمي الحرب ولتعزيز المصالحة. ومن المؤسف أنه حتى في هذه الأوقات الصعبة للغاية التي لا نزال نواجه فيها انتهاكات خطيرة وصارخة للقانون الدولي في جميع أنحاء العالم، يتعين علينا أن نكرر التأكيد مرة أخرى على أنه من المروع أن نرى الإنكار المستمر للاستنتاجات الوقائعية وعدم احترام المؤهلات القانونية للمحكمتين والآلية.

ومن المحزن، كما شهدنا اليوم، أن ينخرط عضو دائم في مجلس الأمن في هذه الممارسة المخزية. وتميل صربيا ومؤيدها الوحيد في المجلس إلى نسيان أن عدوان صربيا على كرواتيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو شكّل الإطار لكل الجرائم المرتكبَة في المنطقة في التسعينيات من القرن الماضي. ويرغبان أيضا في نسيان أن الغالبية العظمى من الجرائم ارتكبتها قوات تحت قيادة وإشراف صربيا وأن الملاحقة القضائية ضدها تجسد ضلوعها بشكل غير متناسب في ارتكاب الجرائم. ومن الواضح أن صربيا لم تواجه بعد ماضيها ولا تدرك الفرق بين فرانيو توجيمان، الذي تصدى للعدوان على بلده، والسيد ميلوسيفيتش وأتباعه – الذين لا يزال بعضهم في السلطة في بلغراد – الذين كانوا مسؤولين عن العدوان.

إن تمجيد مجرمي الحرب وإنكار الجرائم المرتكبة، بما في ذلك الإبادة الجماعية في سريبرينتسا، أمر غير مقبول. فهما يزيدان من معاناة الضحايا ويعوقان المصالحة ويزعزعان استقرار المنطقة. وسيؤديان أيضا إلى حيرة الأجيال القادمة وتضليلها عمدا وشعورها بالمرارة. ولهذا السبب، شاركت كرواتيا في تقديم قرار الجمعية العامة بشأن اليوم الدولي للتفكر في الإبادة الجماعية التي وقعت في سريبرينتسا في عام 1995 وإحياء ذكراها وصوتت مؤيدة لاعتماده على أمل أن يسهم في عملية المصالحة الطويلة الأجل في المنطقة. وستواصل كرواتيا أيضا دعمها القوي لعملية انضمام جميع دول غرب البلقان إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما نعتبره أمرا أساسيا في جهودنا الجماعية لضمان أمن المنطقة واستقرارها.

ولا تزال كرواتيا ملتزمة التزاما كاملا بالامتثال لالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن، أي التعاون القضائي البناء والشفاف وغير المسيس والمرتكز على الأدلة مع الدول المجاورة الأخرى في المسائل المتعلقة بجرائم الحرب. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن نؤكد مجددا أن التعاون الهادف والمثمر ليس عملية أحادية الاتجاه وأنه، إلى جانب الشفافية والانفتاح، يجب التمسك بالممارسات الجيدة والمعايير القانونية الدولية. وفي محاولة لتعزيز تعاوننا مع البوسنة والهرسك في مجال الملاحقة الجنائية لمرتكبي جرائم الحرب، التقى النائب العام للدولة في كرواتيا برئيس هيئة الادعاء في البوسنة والهرسك في 26 تشرين الثاني/نوفمبر في سراييفو. وناقشا في الاجتماع استمرار التعاون وتحسينه، مع التركيز على قضايا جرائم الحرب التي لم تلق فيها بعدُ سلطات الادعاء القبض على المشتبه فيهم والمتهمين.

ومن المؤسف أننا نضطر مرة أخرى لإثارة مسألة عدم كفاية التعاون مع صربيا – على عكس تعاوننا مع البوسنة والهرسك – في البحث عن المفقودين ورفات الموتى. وما فتئنا نعطي الأولوية منذ فترة طويلة لمسألة تحديد مكان وجود 788 1 من المواطنين الكرواتيين المفقودين. وللأسف، يجب أن نشدد على أن انعدام الإرادة السياسية في صربيا لتبادل المعلومات والسماح بالاطلاع على المحفوظات لا يزال أكبر عقبة تحول دون إحراز تقدم في حل تلك القضايا بعد مرور 30 عاما تقريبا على انتهاء الحرب. ولتحقيق هذه الغاية، نكرر التأكيد على أن تحديد مصير الأشخاص المفقودين والعثور على رفات الموتى ودفنها على نحو لائق أمور ضرورية لطي الصفحة وتحقيق المصالحة. وبالإضافة إلى الدعوة التي وجهتها كرواتيا من أجل تحسين التعاون الثنائي، فإنها تحث الآلية على إعطاء الأولوية لدعم البحث عن المفقودين ورفات الموتى خلال الفترة القصيرة المتبقية من ولايتها.

ختاما، أود أن أؤكد من جديد دعمنا القوي للعمل المهم الذي تقوم به الآلية وإتمام عملياتها المتبقية بنجاح.

رُفعت الجلسة الساعة 12/30.